الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور –الجلفة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: دولة ومؤسسات

الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

من اعداد الطالبين:
*هواري عبد الرحمان
*نقاق أحمد عامر

تحت اشراف الدكتور:
*محديد حميد

أعضاء لجنة المناقشة:

د/.....رئيسا

د/.....مشرفا ومقررا

د/.....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:"2022/2021"

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

" سورة الإسراء الآية 85 ".

شكر وتقدير

بادئين بشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده كثيرا على أن سهل لنا إنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور" حميد محديد" الذي وافق على الاشراف في إنجاز هذه المذكرة ولم يبخل علينا بالنصائح القيمة والتشجيعات في إتمام هذا العمل على أكمل وجه ممكن فجزاه الله خيرا على كل ما قدمه لنا.

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر والعرفان لكل من كان معلمنا وأستاذنا في مرحلة الابتدائي إلى مرحلة ما بعد التخرج.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل أحبائنا.

إهداء

إلى الذي أوصى الله ببرها من سابع سماء وجعل الجنة تحت قدميها إلى من علمتني وربتني ومهدت لي الطريق...إلى نبع الحنان أمي الغالية .

وإلى أبي الكريم الذي لم يبخل علي بشيء طوال عمري، والى روح جدي الطاهرة،وإلى إخوتي وأخواتي .

وإلى أصدقائي عامر وياسين ، وحسام ، وكل أصدقائي الذين لم اذكرهم.

والى كل من يحبني وأحبه وكل من يعرفني أهديه ثمرة جهدي.

عبد الرحمان

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم، أهدي ثمرة جهدي المتواضع : إلى والديّ رمزا المحبة والوفاء اللّذان علّماني بصفاء قلبيهما الثقة في النفس والعمل بإخلاص إلى منبع العطف والحنان ومرسى البر والأمان التي بدعائها كان نجاحي وتوفيقي إليك يا من كانت الجنة تحت أقدامك إلى أمي الحنونة.

إلى الذي سعى لإسعادي وقاسى مصاعب الدهر وتعب وسير من أجل تنوير طريقي وبناء مستقبلي وكان قدوة في إرشادي إلى طريق النجاح أبي العزيز الذي لم يبخل عليّ بشيء.

إلى صديقي وأخي ورفيق دربي العزيز عبد الرحمان، وكل أصدقائي الذين لم اذكرهم.

عـــامر

المقدمة

مقدمة:

لقد تميزت الكيانات الاجتماعية القديمة بسيادة شيخ القبيلة ومجلسه بهدف ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي، وقد كانت هذه الكيانات المحلية تمثل صورة مصغرة للحكومة والنواة الأساسية للمجالس البلدية أو الولائية، أو بما يسمى بالجماعات المحلية بلغة العصر الحديث، فلقد أصبح من الضروري توزيع الوظائف الإدارية، لزيادة الفاعلية والكفاءة لتقديم الخدمات المحلية للمواطنين، واختيار الأسلوب الأمثل في ذلك بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للدولة.

إن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية وهو ارتباط قائم حيث يتعذر على الحكومة أن تسير أقاليمها بنفسها، اذ لجأت الى الاعتماد على آليات تمكنها من تلبية حاجات الأفراد محليا، وذلك بإشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أطر تنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحدة[1].

إن من مميزات التنظيم الإداري المحلي، أنه يكرس مبدأ مشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية وبالتالي توسيع مجال علاقات الإدارة بالأفراد وممثليهم لخوض رهان معركة التنمية المحلية، وتعد الجماعات المحلية هيئات لا مركزية للدولة، وواحدة من بين النماذج والاستراتيجيات والهياكل التي تلبي حاجيات المواطنين، والتي تتعدد بتعدد أشكال ومظاهر التنمية المحلية، ويعتبر نجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الدولة الجزائرية بإبعادها عن الخلافات الحزبية، وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، وتسعى الدولة الى تعزيز دورهما، وعلى وجه الخصوص للنهوض بقطاع التنمية المحلية في الجزائر.

ويعتبر نجاح التنمية المحلية مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الوطني، حيث للنهوض بهذا القطاع الهام والحيوي في الدولة وجب أن تتمتع الجماعات المحلية في البلاد على غرار البلدية والولاية بوجود مداخيل مالية تساعدها على النهوض بهذا القطاع على أكمل وأحسن وجه، ولقد خولت الدولة الجزائرية ووضعت صلاحيات منها توفير الأموال للجماعات المحلية من خلال المنح والامتيازات والمخططات التي تدخل في برامج هذا القطاع الهام والحيوي، على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

[1] سعيدي شيخ، أطروحة دكتوراه، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2007/2006، ص02.

أهمية الدراسة:

تسمح هذه الدراسة التي سنتناولها في بحثنا هذا على تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر، بالاستناد الى الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية فيما يخص النهوض بالقطاع التنموي المحلي، وإبراز دورها الفعال في هذا الجانب.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: الأسباب الشخصية:

الرغبة في دراسة هذا الموضوع المهم، والميول لدراسة مواضيع الإدارة المحلية.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

من بين الأسباب التي جعلتنا أن نختار هذا الموضوع في دراستنا هذه، هو ابراز الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية، بالإضافة الى ذلك بأنه قضية مطروحة في جانب النهوض بقطاع التنمية المحلية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي تلقيناها خلال انجازنا لبحثنا هذا المتواضع هي: طبيعة الموضوع وتعدد استعمالاته بين عدة تخصصات كعلم الاقتصاد، السياسة والقانون، علم الاجتماع...الخ، والجماعات المحلية بيئة تشترك فيها العديد من التخصصات والعلوم، بالإضافة الى تداخل معلومات التنمية المحلية في جل العلوم السابقة الذكر.

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، باعتبارهما المنهجان الملائمان لمثل هذه المواضيع، حيث يسمحان بإعطاء صورة شاملة ودقيقة وواضحة عن هذه الدراسة والجوانب المحيطة بها، ومتابعة جزئياتها وتفاصليها.

الإشكالية:

عند التطرق لموضوع دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر فقد طرحنا الإشكالية الرئيسية التالية:

- الى أي مدى استطاعت الجماعات المحلية وفقا لإمكانياتها وتحت صلاحيات رؤسائها النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر؟

كما قمنا بطرح الإشكاليات الفرعية التالية التي تندرج ضمن إطار الدراسة وهي كالتالي:

- ما هي الآليات التي تمتلكها الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية في الجزائر؟

خطة الموضوع:

وللإجابة على الإشكالية السابقة، قد قمنا بتقسيم الموضوع الى فصلين، الفصل الأول منه للحديث عن ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية، أما الفصل الثاني فنتحدث فيه عن أشكال ومظاهر الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر.

الفصل الأول: ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية

الفصل الأول: ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة، وهي تابعة لها اتباعا وثيقا ومرتبطا، حيث تعتبر أسلوب من الأساليب التنظيم الإداري، والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة، وقد مرت الجماعات المحلية في الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الكبيرة، ولا تزال هذه الإصلاحات الى غاية يومنا هذا، لمواكبة التحول الى اقتصاد السوق، وقد مست الإصلاحات الجماعات المحلية –البلدية والولاية– كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بقطاع التنمية المحلية، وتجسيد مختلف المشاريع التنموية على أرض الواقع.

وللوقوف على دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، فإننا بالضرورة سنتطرق الى نظام وأساس الإدارة المحلية كآلية من آليات العمل التنموي في يد الجماعات المحلية.

وفي هذا الفصل فسنتطرق الى مفاهيم كل من التنمية المحلية وكذا الجماعات المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

ان الجماعات المحلية هي الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، فهي تتولى إدارة الشؤون والخدمات ذات الطابع المحلي، وقد تكون منتخبة أو معينة، وهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة، فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة.

ان الإدارة المحلية وسيرها الحسن تضمن سلامة المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة، وتعددت وظائفها داخل الدولة الحديثة، كما أنها اهتمت وانشغلت بإدارة وسائل التنمية المحلية.

المطلب الأول: ماهية البلدية

تعتبر البلدية نقطة المشاركة الأولى للمواطن في تسيير شؤونه، وهذا لكونها الجماعة الإقليمية القاعدية، وهو الامر الذي يكسبها مكانة هامة لدى الافراد والمواطنين، فبواسطة البلدية يمكن للأفراد تحقيق رغباتهم واحتياجاتهم، وتحقيق الديمقراطية وتجسيد مبدأ اللامركزية.

الفرع الأول: تعريف البلدية وخصائصها

بما أن البلدية أداة في يد المواطن في صنع القرار المحلي، فهو بحد ذاته تجسيد للديمقراطية، فقد وضع المشرع مجموعة من الآليات لمشاركة المواطنين في قرارات البلدية وتسيير شؤنهم بأنفسهم.

أولا: تعريف البلدية

لقد نصت المادة 17 من دستور 2020 عل أن:" الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجهات القاعدية"[1]، وهو ما نصت عليه المادة 15 من الدستور الجزائري لسنة 1996 حيث لم يتم فيه التغيير، كما نصت المادة 18 على:" تقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية، وعدم التركيز"[2]، ولقد نصت المادة 19 من الدستور الجزائري لسنة 2020 على:" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[3] مثلما نصت عليه المادة 16 من دستور الجزائر 1996، ولقد نصت المادة الأولى من قانون البلدية 2011 على أن:" البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة

[1] المادة 17 من دستور الجزائر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، لسنة 2020.

[2] المادة 18 دستور الجزائر 2020، المرجع السابق.

[3] المادة 19 من الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق.

وتحدث بموجب قانون"[1]، وهو الذي لم يتغير الى غاية يومنا هذا مع التعديلات الجديدة التي تخص قانون البلدية.

ومن خلال المواد السابقة الذكر سواء فيما يخص الدستور الجزائري أو قانون البلدية فيمكن أن نعرف البلدية بأنها: {هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث اختصاصاتها داخل الرقعة الجغرافية المحددة والمعينة، وهي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي الإداري، ولها قانون مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، وممثلها القانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها ابرام العقود، بحيث أنها تعتبر شخصا اعتباريا، اذن فالبلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان ممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية}.

اذن هذه المبادئ التي تنضم البلدية والتي أكدتها مختلف الدساتير، التي توحي بتمسك المشرع الجزائري بضرورة تنظيم البلاد من خلال اعتماد جماعات لامركزية في إطار دولة موحدة تشكل فيها البلدية الخلية الأساسية وجعلها فضاء للتعبير الديمقراطي.

ان هذا الاهتمام بهذه الوحدة الإقليمية في مختلف الدساتير، مرده أن البلدية هي الخلية القاعدية في بناء الدولة الجزائرية، وتعتبر أول إدارة يقصدها المواطن، فهي بمثابة الوسط الذي يجمع المواطنين في إقليم واحد أين تشترك مصالحهم مع مصالح السلطات المركزية على مستوى هذه الخلية، بدءا من انجاز المشاريع التنموية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

ثانيا: خصائص البلدية

من خلال التعريف السابق للبلدية فنجد أن البلدية لها مجموعة من الخصائص وهي كالتالي:

- ✓ البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية جغرافية وليست مؤسسة.
- ✓ نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة، حيث يتم اختيار جميع أعضائها ولجان تسيير ادارتها، يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب.
- ✓ تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على وارداتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجيات سكانها، بالإضافة الى الدعم الممنوح من طرف الدولة، وهذا ما نصت عليه المادة 17 من دستور الجزائر 2020 والتي تقول:" بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية

[1] المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 لسنة 2011.

وتكفل أفضل باحتياجات سكانها، يمكن أن يخص القانون بعض البلديات الأقل تنمية، بتدابير خاصة"[1].

- ✓ النظام الإداري الجزائري صورة حية للتطبيق السليم الفعال لنظام الديمقراطية.
- ✓ نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلدية محكم وشديد.

وتعتبر هذه أهم الخصائص التي تمتاز بها البلدية في النظام الجزائري، والتي تسعى الى تجسيد مبدأ الديمقراطية، والنهوض بقطاع التنمية والاقتصاد المحلي.

الفرع الثاني: هيئات البلدية

حسب المادة 15 من قانون البلدية لسنة 2011 والتي تقضي:" تتوفر البلدية على: هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي، هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما"[2].

أولا: المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيئة تداولية في البلدية، وهذا ما أقره القانون العضوي للانتخاب 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012، حيث فصل في تشكيل المجلس ونظام انتخابه، من حيث الشروط وكذا نمط الاقتراع.

وحسب المادة 65 من القانون العضوي للانتخاب 16-10 ينتخب المجلس الشعبي البلدي لمدة 05 سنوات، بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة، حيث يتشكل أعضاء المجلس الشعبي البلدي من أعضاء يختلف عددهم حسب عدد سكان البلدية.

ويعقد المجلس الشعبي البلدي 06 دورات في السنة بمعدل دورة كل شهرين، وفق نص المادة 16 من قانون البلدية 11-10، ويمكن أن يجتمع المجلس في دورات غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي وظيفة مزدوجة، فتارة باسم البلدية، وتارة أخرى باسم الدولة وهذا تحت سلطة الوالي، ولهذا تتعدد وتتداخل صلاحياته باختلاف المجالات التي يباشر فيها اختصاصه

[1] المادة 17 من دستور الجزائر لسنة 2020، المرجع السابق.

[2] المادة 15 من قانون البلدية لسنة 2011، المرجع السابق.

خاصة في مجال التنمية المحلية أين تشترك عدة قطاعات إدارية وتقنية لإنجاز المشاريع التنموية، ويشكل رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية للبلدية، وهو مكلف بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.

يتولى صلاحيات البلدية باعتباره المجلس المنتخب والهيئة التداولية، حيث يتداول المجلس في المجالات الاقتصادية، والمجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة.

يرأس رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية للبلدية، اذ تتميز البلدية في الجزائر بوحدة قيادة الهيئتين التداولية والتنفيذية.

وتنتهي مهمة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته هذه اما بالاستقالة أو تخليه عن المنصب ويشترط في الاستقالة أن يدعو رئيس المجلس الشعبي البلدي المجلس لتقديمها أمامه، والتي تثبت بمداولة من المجلس ويتم ارسالها الى الوالي، حيث تكون هذه الاستقالة نافذة ابتداء من تاريخ استلامها من الوالي حسب نص المادة 73.[1]

1-اختصاصات رئيس لمجلس الشعبي البلدي:

تختلف اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي باختلاف صفته، فهو بذلك يمثل الدولة والبلدية.

أ-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية:

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسيم والتظاهرات الرسمية، كما يمثلها أيضا في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية، ويقوم رئيس المجلس تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي وباسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وادارتها[2].

ب-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للدولة:

تبقى صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي واسعة مقارنة بصلاحياته ممثلا للبلدية، وهذا ما نصت عليه المادة 85 من قانون البلدية 11-10، على أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل الدولة وبهذه الصفة فإنه يتمتع باختصاصات أهمها:

[1] بوضياف عمار، التنظيم الإداري في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص217.

[2] محديد حميد، محاضرات في الإدارة المحلية ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، دفعة 2021، ص68.

- **ضابط الحالة المدنية:** الاختصاصات التي يمارسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وفق قانون البلدية بصفته ضابط الحالة المدنية، مثل: استقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفاة، حيث يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي هذه الصلاحيات تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.
- **ممارسة الضبط الإداري:** ويتجلى دلك من خلال الحفاظ على النظام العام، والسهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية، بالإضافة الى تسليم رخص البناء والهدم، والسهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بالعقار والسكن والتعمير، وحماية التراث الثقافي.

ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بهذه الاختصاصات تحت اشراف ورقابة الوالي.

ثالثا: إدارة البلدية

نص قانون البلدية على وضع البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وينشطها الأمين العام للبلدية[1]، ويحتل الأمين العام في الواقع مركزا هاما في البلدية وهو المحرك الأساسي لنشاطها، ويعين الأمين العام للبلدية بمرسوم رئاسي بالنسبة للبلديات مقر الولاية، ويتولى الأمين العام تحت سلطة رئيس البلدية ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وتنشيط وسير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية[2].

1-الرقابة على البلدية:

وتتمثل في الرقابة على أعضاء المجلس وأعماله، بالإضافة الى المجلس الشعبي البلدي كهيئة.

أ-الرقابة على الأعضاء:

وتتمثل هذه الرقابة في توقيف كل عضو محل متابعة جزائية بسبب جنحة أو جناية لها صلة بالمال العام، أو لأسباب مخلة بالشرف، أو محل تدابير قضائية والتوقيف المؤقت الى حين صدور حكم نهائي من الجهة القضائية المختصة، ويكون التوقيف بقرار من الوالي، وأضاف القانون 11-10، صور جديدة للرقابة على الأعضاء والتي تتمثل في الاستقالة التلقائية[3]، حيث نصت المادة 45 من قانون البلدية لسنة 2011 على:" يعتبر مستقيلا تلقائيا من المجلس الشعبي البلدي، كل عضو منتخب تغيب بدون عذر مقبول لأكثر من ثلاث (03) دورات عادية خلال نفس السنة"[4].

[1] بعلي محمد الصغير، الإدارة المحلية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص92.

[2] سعيد بوعلي نسرين شريقي، عمارة مريم، القانون الإداري، الطبعة 02، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص103.

[3] عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984، ص233.

[4] المادة 45 من قانون البلدية، لسنة 2011، المرجع السابق.

وفي حال تخلف العضو المنتخب عن حضور جلسة الاستماع رغم صحة التبليغ، يعتبر قرار المجلس حضوريا، ويعلن الغياب من طرف المجلس الشعبي البلدي بعد سماع المنتخب المعين ويخطر الوالي بذلك[1].

ب-الرقابة على الأعمال:

وتتخذ صورتان:

- **المصادقة:** حسب المادة 56 من قانون البلدية 11-10، فإن مداولات المجلس البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون، بعد واحد وعشرون يوما من تاريخ ايداعها بالولاية، لكن هنا بعض الاستثناءات التي وردت والتي لا تكون نافذة الا بعد مصادقة الوالي عليها، والتي تتمثل في: قبول الهبات والوصايا الأجنبية، الميزانيات والحسابات، التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.
- **البطلان:** لقد نص قانون البلدية في الجزائر على صورتين للبطلان، الأولى تتعلق ببطلان مقرر بقوة القانون وذلك في الحالات التالية: الغير مطابقة للدستور، الغير محررة باللغة العربية، التي تمس برموز الدولة وشعاراتها.

ولقد نص المشرع على أن الوالي يعاين بطلان المداولة بقرار، وذلك أن قرار الوالي ليس كاشفا الا لبطلان المداولة بقوة القانون[2]، أما بالنسبة للحالة الثانية للبطلان بحالة تعارض المصالح وتكون عندما تتعارض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو أحد الأعضاء سواء بأسمائهم الشخصية أو أزواجهم أو فروعهم الى الدرجة الرابعة، وفي هذه الحالة يمنع على هؤلاء حضور المداولة التي تعالج هذا الموضوع وإلا عدت المداولة باطلة.

رابعا: حل المجلس الشعبي البلدي

ان صورة حل المجلس الشعبي البلدي هي من أخطر أنواع الرقابة على المجالس المحلية، حيث أنها تهدف الى الانهاء القانوني لهذه المجالس، ولذلك فإن حل المجلس الشعبي البلدي مقيد بشروط وإجراءات حددها قانون البلدية في الجزائر، وبحسب المادة 46 منه[3]، فإن حل المجلس الشعبي البلدي يتم في الحالات التالية: خرق أحكام الدستور، استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي، الغاء انتخاب جميع الأعضاء

[1] نويوة هدى، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، سنة 2006، ص283.

[2] شيتور جلول، المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 03، الجزائر، سنة 2002، ص183.

[3] المادة 46 من قانون البلدية، لسنة 2011، المرجع السابق.

خلافات خطيرة بين أعضاء المجلس، اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها، حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب[1].

ويتم حل المجلس الشعبي البلدي بمرسوم رئاسي بناءا على تقرير من وزير الداخلية، ويعين الوالي متصرفا ومساعدين لتسيير شؤون البلدية الى غاية انتخاب مجلس جديد وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الحل[2].

المطلب الثاني: ماهية الولاية

تصنف الولاية على أنها جماعة إقليمية والاعتراف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يجسد اللامركزية الإقليمية، وهي تختلف في خصائصها عن البلدية من حيث القيادة والتشكيل، الا أن كلاهما يهدف الى تحقيق واشباع حاجات ورغبات المواطنين.

الفرع الأول: تعريف الولاية

لقد عرف المشرع الجزائري الولاية في المادة 01 من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، على أن: "الولاية هي الجماعات القاعدية الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الغير ممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة[3].

وتعد الولاية وحدة من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون العام، التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتنشأ الولاية طبقا للقانون بالنظر الى أهميتها وأن أساسها دستوريا، على غرار البلدية، اذ أتت في جل الدساتير الجزائرية ورد فيها ذكر الولاية بانها جماعة إقليمية الى جانب البلدية.

الفرع الثاني: خصائص الولاية

تمتاز الولاية بمجموعة من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال:

- الولاية هي وحدة لامركزية إقليمية.
- عامل فعال وهام وحيوي في الوسط، حيث تعتبر همزة وصل بين الحاجيات والمصالح.

---

[1] بلعباس بلعباس، دور وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2003.

[2] بن ورزق هشام، الرقابة الوصائية على البلدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2005.

[3] حسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسة الإدارية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص74.

- عامل هام لتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والمصلحة العامة في الدولة، مثل البلدية.
- دائرة إدارية تمكن الدولة من الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بتلك الولاية.
- عملها خدمة للمواطن على أكمل وأحسن وجه في إطار الآفاق التنموية[1].

الفرع الثالث: هيئات الولاية

حسب المادة 02 من قانون الولاية والتي تقضي بأن: "للولاية هيئتان وهما: المجلس الشعب الولائي والوالي"[2].

أولا: المجلس الشعبي الولائي

لم يشهد قانون الولاية تغييرات في طريقة تشكيل المجلس الشعبي الولائي، وانما أبقى على نظام الانتخاب الكلي لأعضاء المجلس الشعبي الولائي، مثلما هو الحال في المجلس الشعبي البلدي.

1-تشكيل المجلس الشعبي الولائي:

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة 05 سنوات عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة، وهذا حسب المادة 65 من قانون الولاية لسنة 2012، ويتشكل المجلس الشعبي الولائي من أعضاء يختلف عددهم حسب سكان الولاية.

وينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه رئيسا له للعهدة الانتخابية، وحسب المادة 59 من قانون الولاية فإن المرشح للانتخاب رئيسا للمجلس الشعبي الولائي يقدم من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وتنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي الولائي اما بإعلان تخليه من قبل المجلس، وفي حالة الغياب لدورتين عاديتين في السنة دون عذر مقبول أو باستقالته التي يعلنها أمام المجلس الشعبي الولائي[3].

[1] عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، قالمة، الجزائر، سنة 1990، ص166.

[2] المادة 02 من قانون الولاية، لسنة 2012.

[3] المادة 59 من قانون الولاية، لسنة 2012.

2-سير المجلس الشعبي الولائي:

يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دورات عادية في السنة وهذا وفق ما نصت عليه المادة 14 من قانون الولاية، وقد يجتمع لدورات غير عادية بطلب من الرئيس أو ثلث الأعضاء، أو الوالي، كما يجتمع المجلس بقوة القانون في حالة الكوارث الطبيعية[1].

ويعقد المجلس الشعبي الولائي جلسات حسب المادة 26 من قانون الولاية والتي تتمثل في: الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، دراسات الحالات التأديبية للمنتخبين، والتي تتم في جلسات مغلقة.

ولا تصح اجتماعات المجلس الشعبي الولائي الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه، ويشكل المجلس الشعبي الولائي لجان دائمة أو خاصة تتعلق بالمسائل التابعة لمجال اختصاصه، ويتم تشكيل هذه اللجان عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

3-اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن إطار صلاحيته، عن طريق المداولة ويتداول المجلس في المواضيع التي تتعلق باختصاصاته لكل القضايا التي تهم الولاية، مثل: حماية الطفولة، الصحة العمومية، الاعلام والاتصال، التربية والتكوين والتعليم العالي، والشباب والرياضة، ..... الخ[2].

يمارس المجلس الشعبي الولائي العديد من الاختصاصات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في: التنمية الاقتصادية، الفلاحة والري، الهياكل القاعدية والاقتصادية، النشاط الاجتماعي والثقافي السكن، تجهيزات التربية والتكوين المهني.

ثانيا: الوالي

يشكل الوالي في الولاية جهاز عدم التركيز الإداري فهو معين تابع للسلطة المركزية، حيث يخضع لسلطة رئيس الجمهورية أي السلطة الرئاسية ووزير الداخلية، ويعين الوالي وفق مرسوم رئاسي، وهذا ما نصت عليه المادة 92 من الدستور الجزائري لسنة 2020، حيث يأتي فيها:" يعين رئيس الجمهورية لاسيما في الوظائف التالية: ...الولاة، .... الخ"[3].

[1] المادة 14 من قانون الولاية.

[2] عمور ليلى، نظام المجلس الشعبي الولائي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2014.

[3] المادة 92 من الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق.

يمثل الوالي الدولة ومفوض الحكومة على مستوى الولاية، ويمارس العديد من الاختصاصات حيث يشرف على: وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، مفتشية العمل، الجمارك، مفتشية الوظيف العمومي يحفظ أرشيف الدولة والولاية، الآمر بصرف ميزانية الدولة لصالح الولاية المقررة في التنمية، تمثيل الولاية أمام القضاء، اعداد مشروع الميزانية والمصادقة عليه، السهر على مداولات المجلس الشعبي الولائي، يمارس صلاحيات الضبط الإداري، .... الخ.

يمكن لرئيس الدائرة أن يساعد الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها، وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي وكذا قرارات مجلس الولاية، كما ينشط رئيس الدائرة في هذا الإطار وينسق أعمال البلديات المتعلقة به، ويتولى رئيس الدائرة وبتفويض من الوالي المصادقة على مداولات المجالس الشعبية البلدية وفق الشروط، بالإضافة الى تلبية الاحتياجات الأولية للمواطنين، وتنفيذ مخططات التنمية المحلية[1].

ثالثا: الرقابة على الولاية

تضم الولاية أجهزة عدم التركيز الإداري، بالإضافة الى المجلس الولائي المنتخب الذي يمثل هيئة لامركزية إقليمية، فإن الرقابة على الولاية تتراوح بين رقابة رئاسية على المعنيين وفقا لمقتضيات النظام المركزي وتشمل أعمال المرؤوسين إضافة الى وصفهم الوظيفي، وقد احتفظ المشرع الجزائري في قانون الولاية كما هو الحال في قانون البلدية بالصور التقليدية للوصاية الإدارية على المجلس المنتخب وتشمل هاته الرقابة أعضاء المجلس وأعماله، إضافة الى المجلس الشعبي الولائي كهيئة من خلال حله.

1-الرقابة على الأعضاء:

وتتمثل هذه الرقابة فيما يلي:

أ-التخلي: يعلن متخليا عن العهدة كل منتخب يغيب بدون عذر لأكثر من 03 دورات عادية خلال نفس السنة ويثبت المجلس الولائي هذا التخلي.

ب-الاقصاء بقوة القانون: لكل منتخب بالمجلس الولائي يثبت أنه يوجد تحت طائلة عدم قابلية للانتخاب، أو في حالة تتنافى مع النصوص القانونية، وثبت هذا الاقصاء من طرف وزير الداخلية بموجب قرار.

[1] عشي علاء الدين، والي الولاية في التنظيم الاداري الجزائري، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص78.

فالتوقيف بقوة القانون يشمل كل عضو محل متابعة جنائية بسبب جنحة أو جناية لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو محل تدابير قضائية، والتوقيف في هذه الحالة يكون مؤقت الى غاية صدور حكم نهائي من طرف الجهات المختصة، ويكون التوقيف بقرار معلل من وزير الداخلية[1].

ج–الاقصاء: يقرر المجلس الشعبي الولائي الاقصاء بموجب مداولة لكل من أصبح محل ادانة جزائية نهائية بعهدته بحيث تضعه تحت طائلة عدم الانتخاب، ويثبت وزير الداخلية هذا الاقصاء بموجب قرار.

2–الرقابة على الأعمال:

تتخذ الرقابة على أعمال المجلس الشعبي الولائي صورتان وهما:

أ–المصادقة: تنفذ مداولات المجلس الشعبي الولائي بعد 21 يوما من تاريخ ايداعها بالولاية بقوة القانون لكن يمكن الوالي أن يرفع دعوة قضائية أمام المحكمة الإدارية إذا كانت المداولة غير مطابقة للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويرد استثناءات على مبدأ تنفيذ المداولات بقوة القانون، اذ أن هناك مداولات لا تصبح نافذة الا بعد مصادقة وزير الداخلية عليها في أجل أقصاه شهران وتتعلق هذه المداولات بالميزانية والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية، التنازل عن العقارات أو اقتنائها أو تبادلها.

ب–البطلان: تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي الولائي وذلك حسب المادة 53 من قانون الولاية وتشمل المداولات المتخذة خرقا للدستور، وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات، والتي تمس برموز الدولة وشعاراتها، والمحررة باللغة غير اللغة العربية، والمتخذة خارج الاجتماعات القانونية للمجلس والتي تتناول موضوعا لا يدخل ضمن اختصاصاته، والمتخذة خارج مقر المجلس الشعبي الولائي، ويرفع الوالي دعوة قضائية أمام المحكمة الإدارية في حالة شمل للمداولات السابقة الذكر.

يمكن أن تكون مداولات المجلس الشعبي الولائي باطلة في حالة تعارض المصالح، وتكون هذه المصالح تتعارض مع مصالح رئيس المجلس الشعبي الولائي، أو أحد الأعضاء سواء بأسمائهم الشخصية أو أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم الى الدرجة الرابعة، وفي هذه الحالة يمنع على هؤلاء حضور المداولة التي تعالج هذا الموضوع، وفي حالة المخالفة تصبح المداولة باطلة.

رابعا: حل المجلس الشعبي الولائي

حسب المادة 48 من قانون الولاية 2012 والتي تقضي:" يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده الكلي في: حالة خرق أحكام دستورية، في حالة الغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس، في حالة

[1] محيد حميد، محاضرات في الإدارة المحلية، المرجع السابق، ص82.

استقالة جميع أعضاء المجلس الشعبي الولائي، عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدرا لاختلالات خطيرة تم اثباتها أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم، عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة وذلك تطبيقا لأحكام المادة 41 أعلاه، في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها، في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب"[1].

ويتم حل المجلس الشعبي الولائي بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح وزي الداخلية وفق نص المادة 47 ويعين وزير الداخلية بناء على اقتراح من الوالي مندوبية ولائية لممارسة الصلاحيات المخولة إياها بموجب القانون والتنظيمات المعمول بها.

وعلى خلاف قانون البلدية ففي قانون الولاية اشترط ان يتم اجراء انتخاب لتحديد المجلس الولائي خلال 03 أشهر ابتداء من تاريخ الحل الا في حالة المساس بالنظام العام، ولا يمكن أن تجري هذه الانتخابات خلال السنة الأخيرة من عهدة المجلس الولائي المنحل.

[1] المادة 48 من قانون الولاية لسنة 2012.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا بارزا بين مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية ذلك بأنها عملية وخطة وبرنامجا دقيق يسمح من خلالها الانتقال بالمجتمعات نحو الرقي والازدهار، وتوديع حياة التخلف، ومفهوم التنمية المحلية يعتبر من المفاهيم الحديثة والمتطورة وأصبح كمحرك لتنمية الأقاليم في مختلف دول العالم، اذ أصبح هدف تسعى اليه كل دول العالم على غرار الجزائر.

لقد شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت دول العالم خصوص دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من ربق الاستعمار وتحاول بناء الدولة الوطنية من جديد، الا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى حيث أصبحت هذه الدول تستعمل نماذج جديدة للوصول الى عملية تنموية جديدة، فاتخذت بعض الدول على غرار الجزائر من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين واشراكهم في التنمية المحلية سياسيا، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهذا يحتاج الى جهاز اداري منتخب قادر على تأطير الجهود المحلية في اطار النموذج التنموي الوطني، الامر الذي يتطلب ذلك الى التناغم ما بين المجالس المحلية وإرادة المجتمع المحلي في تحقيق هذا الهدف[1].

واحتلت التنمية المحلية مكانة هامة في مختلف وجل الدراسات، نظرا لتعدد مداخلها المنهجية وأطرها النظرية، وهذا ما ساهم في استحواذها على اهتمام الكثير من العلماء والباحثين وسعيهم الى محاولة بحثها وتأصيلها من أجل وضع إطار للتنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

تعبر التنمية المحلية بأنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، للمجتمع وفق توجيهات عامة، لتحقيق اهداف محددة تسعى الى رفع المعيشة للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم.

الفرع الأول: مفهوم التنمية

يعتبر مفهوم التنمية من الناحية التاريخية كان منصبا على الجانب الاقتصادي الى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية، وتعود هذه الفترة بالضبط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت تصب في جانب التقدم المادي والتقدم الاقتصادي، اللذان استخدما

[1] مصطفى يوسف كافي، مدخل الى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017، ص43.

للإشارة حدوث تطور في المجتمع، وعند اثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية حيث تم استعمال عبارات التصنيع، وانتقل مفهوم التنمية في العالم الى حقل السياسة منذ منتص القرن التاسع عشر، في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر الدولي واستقلال الشعوب وتقرير مصيرها، حيث كانت المستعمرات في هذه الحقبة كحقل استراتيجي يخدم الدول المستعمرة لتطوير التنمية[1] .

أولا: تعريف التنمية

التنمية عملية متعددة الابعاد وبالتالي فهي ليست ظاهرة اقتصادية فقط وانما تهدف الى احداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي وتخفيف الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر، وهي بهذا المعنى تسعى الى تحقيق الكفاية الذاتية والقدرة على اشباع حاجيات المواطنين[2].

فالتنمية تعني الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته، وبعبارة أخرى هي التغيير الموجه والمخطط لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرف التنمية بأنها تغيير النسق الاقتصادي والاجتماعي السائد واحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع العصر السائد، وتلبية أكثر لاحتياجات السكان، بحيث تكفل المستوى الملائم للمعيشة وبناء الحاضر والمستقبل بالإضافة الى توجهها في تحرير الطن من كل أشكال التخلف والتبعية والاستغلال[3].

ولقد جاء في تعريف الأمم المتحدة للتنمية بأنها:" عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد الجهود بين الشعوب والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية والتقدم العام للبلاد"[4].

---

[1] أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص65.

[2] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص127.

[3] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المهني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة لولايتي برج بوعريريج والمسيلة، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص50.

[4] تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، من أجل التنمية، 1978، ص15.

ولقد ركز هذا التعريف على أن التنمية تكون بمشاركة المواطنين والشعوب، بالإضافة الى السلطات العامة للبلاد، وكذلك الهيئات، والذي يكون محصور في عدة مجالات خصوصا، القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول عن التنمية بأنها عملية شاملة في مختلف الجوانب تهدف الى الارتقاء بالشعوب والأمم الى مستويات عليا وأفضل حال، وهي عملية دائمة تكون داخلية واعية، وذلك من خلال وعي الافراد بمدى أهمية مساهمتهم في صنع وتنفيذ المخططات التنموية، على جميع الأصعدة سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية، ... وبتفاعل جميع الجهود سواء التي كانت من طرف الأفراد والمنظمات والجهات الرسمية.

ثانيا: خصائص التنمية

- ✓ **الشمولية:** تعتبر التنمية تغيير شامل ينطوي على كل الجوانب الاقتصادية وأيضا الثقافية السياسية والاجتماعية، وحتى الأخلاقية، وهي تتعامل مع المجتمع كونه نظاما متكاملا.
- ✓ **الاستمرارية:** تعبر التنمية تغيير دائم ومستمر لأن الشعوب بحاجة دائمة الى التغيير المستمر لحاجاتها وتحقيق رغباتها وهي عملية تتطور شكل لآخر مما يجعلها مستمرة دائمة مرتبطة بحياة ووجود الشعوب.
- ✓ **عملية مخططة:** التنمية ليست عشوائية بل عملية ارادية تعتمد على التخطيط المسبق للوصول الى أهدافها وابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ **عملية هادفة:** التنمية عملية هادفة تهدف الى تحقيق غايتها وهي تحقيق رفاهية الشعوب والمجتمعات وزيادة كفاءة مختلف أنشطته[1].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أ نها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".

[1] عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، مصر، دار الفكر العربي، 1986 ص12.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة أول من درس فكرة التنمية المحلية سنة 1950، حيث زاد الاهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص بعد تزايد انضمام الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا إلى الأمم المتحدة والتي كانت دائما في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية.

التنمية المحلية هي عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه أو ترتيب هذه الحاجات والاهداف بحسب أولوياتها، بالإضافة الى إضفاء روح الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الأهداف والحاجات، وبالتالي النهوض بالمجتمع الى الأحسن.

وفي تعريف آخر هي:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية والوحدات الاقتصادية محليا، والنهوض بالقطاعات الاجتماعية والثقافية والحضارية، من منظور تحسين نوعية الحياة لتلك السكان المحلية، بالإضافة الى الارتقاء الى مستويات عالية فيما يخص الإدارة المحلية وجعلها منظومة شاملة ومتكاملة".

وتعد التنمية المحلية تغيير اجتماعي موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية[1].

هي إذا عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وإقناع المواطنين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة الوطنية.

ولحديث عن التنمية المحلية هو الحديث عن مفهوم حديث لأسلوب عمل اجتماعي واقتصادي وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، أون يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والتنفيذ وعلى جميع المستويات عمليا واداريا.[2]

[1] محمد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص71.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص55.

ولقد جاء في تعريف الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات والهيئات الرسمية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"[1].

المطلب الثاني: أهداف أبعاد وركائز التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية متكاملة تشمل مختلف الجوانب، هذا ما لاحظناه من خلال التعاريف السابقة للتنمية المحلية، وللتنمية المحلية مجموعة من الأهداف والابعاد والركائز، ولا يمكن حصر هذه الأهداف والأبعاد، فهي واسعة وشاملة ومما يأتي سنتطرق الى بعض الأهداف والأبعاد.

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف متعددة نظرا لاختلاف توجهاتها كونها شاملة وكاملة لكل العناصر الموجودة داخل الإقليم أو الدولة، والتنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم المعيشية ولهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أهداف متنوعة، وأهداف التنمية المحلية يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا: الأهداف الاجتماعية

ان للتنمية المحلية اهداف اجتماعية وهي كالتالي:

- ✓ مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق وتجمعات سكانية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكثيف والضغط السكاني.
- ✓ محاربة كل أشكال العناء والانحراف التي تعطل قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي، ووضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع الواحد.

[1] تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص25.

- ✓ توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، واعطاء الفرصة لكل فئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والقومي[1].
- ✓ تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.
- ✓ تنمية الثقافة المحلية والوطنية، وتعميم قيم حب المعرفة واتقان العمل.
- ✓ زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة مما يساهم في ارتفاع نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.
- ✓ استحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في السياسات التنموية واستراتيجياتها، بالإضافة الى اهتمام بعملية تنظيم الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية مما ينتج عنه عدة مشاكل اجتماعية.
- ✓ تتمثل الأهداف الاجتماعية للتنمية المحلية في التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية ودعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تخفيف آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة، وفضلا عن ذلك تهدف التنمية المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية، بإتاحة فرص المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنمية.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية

إن التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف مفتوح يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنمائية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: توفير وسائل النقل والمواصلات وتخفيض تكاليف الإنتاج، واستغلال الموارد المحلية والقدرات المحلية والقدرات المتاحة، ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات التنمية المحلية فهي تهدف إلى تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني المحلي، والعمل على رفع ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة

[1] نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص08.

مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة معدلات الإنتاج خاصة الزراعية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني[1].

-رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات المحلية، وتحقيق حياة أفضل لهم واشباع حاجاتهم الأساسية وزيادة الدخل المحلي الذي يعتبر أولى أهداف التنمية المحلية ويتم عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي المحلي والاستثماري.

-تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في آن واحد، حيث يرى البنك الدولي ان السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، وان اعتبار التوازنات المالية واستقرا الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية المحلية.

-الزيادة في النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد وتفعيل الاستثمارات وهذا من اجل تحقيق الرفاهية لكل افرا المجتمع.[2]

ثالثا: الأهداف البيئية

تقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق كل من الأفراد في المجتمع المحلي والحكومات، فهذه الأخيرة تمثل قمة الهرم والذي يقصد به المرقب والموجه والمخطط، أما المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق المواطنين هذا لأن المواطنين هم الذين يتسببون في رمي الأوساخ والفضلات في نفس الوقت يسيرون المؤسسات والشركات التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على المستويات المحلية.[3]

-إن هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

-وضع خطط وبرامج لكيفية التعامل مع النفايات والفضلات المنزلية والتجارية ومعظم المنشآت والمصانع ومحاربة رمي الأوساخ في الشوارع وغيرها.

---

[1] نورين بومدين، نفس المرجع، ص 19.

[2] أمال بودادة، ميزانية البلديات والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011 2012، ص60.

[3] سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي المركز الجامعي بالمدية، جمعة الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص05.

-تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والتجمعات الحية.

-تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنقلة والمعدية.

بالإضافة الى كل هذا يمكن أن نضيف بعض أهداف التنمية المحلية في الجانب البيئي:

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو مراكز الجذب السكاني.

-عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف الى المناطق الحضارية والتجمعات السكانية[1].

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة.

-ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشاريعها.

-تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد.

-تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

-رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوي الخدمات، بفك ذلك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الاقتصاد القومي.

[1] أمال بودادة، المرجع السابق، ص65.

-تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات القروية المنعزلة الى مجتمعات زراعية حديثة.[1]

وبصفة عامة فإن الأهداف الرئيسية للتنمية المحلية التي يمكن أن نلخصها في: زيادة الدخل المحلي فهو الهدف الأسمى والأساسي، بالإضافة الى رفع مستوى المعيشة حيث تسعى العديد من الدول النامية الى رفع مستوى معيشة أفرادها من خلال النهوض بقطاع التنمية المحلية، كما تقوم التنمية المحلية بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بالإضافة الى تنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها من طريق التدريب والتعليم[2].

الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية

تهتم المجتمعات المحلية في معظم الدول بما فيها الدول النامية من أجل تحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويبقى الهدف الأساسي لها هو تنمية المجتمعات المحلية في إطار مشاركة شعبية بين كلا الجنسين إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية، وعليه فإن تحقيق تنمية محلية ناجحة ترتكز على ركائز وهي:

أولا: تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية

والمقصود من تعميق المشاركة الشعبية هو إدخال أفراد المجتمع من أجل النهوض بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي والمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية التي تخصهم وتساعدهم على الرقي بنوعية الحياة وذلك عن طريق:

- ❖ تنظيم آلية المشاركة الشعبية المحلية بواسطة المشاركة في المجالس الشعبية، وذلك بحضور المداولات أثناء مناقشة القرارات المحلية.
- ❖ تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات للقيام بمهام إدارة وصيانة مشروعات الخدمات العامة تحت اشراف الجهات الرسمية.

[1] حسن بشير محمد نور، التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات، مجلة الوسط الاقتصادي، الخرطوم، السودان، 2010، ص160.

[2] سهام عبد الكريم، المرجع السابق، ص16.

- ❖ التدريب المتواصل والمستمر للقيادات المحلية في كافة المستويات من أجل الارتقاء بقدراتهم وزيادة الكفاءة والإلمام على القيام بالمهام المنسوبة إليهم.
- ❖ حرية الفرد في اختيار من يمثله لتأمين حق المشاركة الإيجابية وهذا تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التي تعتبر أن المشاركة الشعبية مرتكز أساسي لممارستها وهي حق من حقوق الانسان وخاصة في المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع[1].

ثانيا: آلية عدم التركيز

وهو أحد أساليب التنظيم الإداري يهدف إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثمارها المخصصة لكل منطقة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية، ويون عن طريق الإجراءات التالية:

-اتباع سياسة اللامركزية القرار في إطار حكومة محلية.

- تدعيم التمويل الذاتي المحلي.

-محاولة إجراء تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، وهذا يؤكد تقريب المواطن من سلطة القرار.

ثالثا: تفعيل السياسات العامة للتنمية المحلية

إن القول بتفعيل السياسات العامة التنموية الحضرية تشمل في مضمونها إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية، وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها، من خلال إتباع استراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحلية المتاحة، ويكون ذلك من خلال:

-تنويع مصادر الدخل في الأماكن الريفية والمناطق النائية، بحيث يتم تسيير فرص عمل الذات مردود مادي في المشاريع التنموية المتنوعة.

-الاهتمام بالمرأة الريفية خاصة بفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة، تتوافق مع إمكانيات المجتمع الريفي.

[1] حسن بشير محمد نور، المرجع السابق، ص165.

– مد شبكات المرافق العامة إلى المناطق النائية والتجمعات الريفية وخاصة المناطق المعزولة عن برامج التنمية.

رابعا: زيادة كفاءة المجتمع المحلي

وهذا من خلال إجراءات حكومية وتنشيطها بمعنى جعلها حكومة إلكترونية من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية لتسهيل الإجراءات على المواطنين، وتسييرها بواسطة إتباع عدة إجراءات وهي كالتالي:

–وضع استراتيجية وخطط التأسيس والتي تشمل إدارة هيئة على المستوى المحلي لها وظائف التخطيط المتبعة من أجل تبني نموذج تنموي جديد.

– البحث عن إمكانية إصدار التقارير البشرية للوحدات المحلية، في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم الى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية المحلية.

المطلب الثالث: خصائص وعناصر التنمية المحلية

على غرار أن التنمية المحلية تتمتع بمجموعة من الأبعاد والركائز وكذا الأهداف، فإنها كذلك تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تمتاز بها التنمية المحلية، كما أن لديها مجموعة من العناصر، وفي هذا المطلب سنتطرق الى كل من خصائص وعناصر التنمية المحلية.

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

تتصف التنمية المحلية بعدة ومجموعة من الخصائص التي تختص بها ومن بين هذه الخصائص هي:

- أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعات والأفراد.
- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية، تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني بأنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية ارادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية.
- إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف، والتقدم والسير نحو الأفضل والرقي والازدهار للأفراد.

- إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة غير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة، دون الاهتمام بمشاكل البادية والريف، وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع داخل الوطن الواحد عضوا واحدا، وهناك تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.[1]

الفرع الثاني: عناصر التنمية المحلية

ان التنمية المحلية ومن خلال برامجها في الدول ترتكز على عناصر أساسية اعتمدت عليها وهي:

أولا: التغيير البنائي

تعتبر التنمية المحلية عملية دينامية حساسة وجد هامة لأنها تمس جميع جوانب المجتمع المحلي وتشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث تغيرات بنائية داخل المجتمع الذي يسوده التوازن والتكامل في البرامج التنموية المحلية، وهذا النوع من التغير يشمل أدوار الافراد والنظم وطبيعة العلاقات.

ويقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوات وتنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويفضي هذا النوع الى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي.

وإذا كانت التنمية المحلية عملية تتطلب تغييرا بنائيا اقتصاديا واجتماعيا كليا أو جزئيا فإن ذلك يكون بإدخال تعديلات على النظم والتنظيمات والعلاقات والأدوات والتفاعلات القائمة في المجتمع المحلي أو بعضها للانتقال من الحال الأقل تقبلا الذي هو عليه فعلا الى حال أكثر تقبلا، وكذلك فإن التغيير البنائي يؤدي الى تغيير مواقف افراد المجتمع المحلي اتجاه الإنجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص48.

ثانيا: الدفعة القوية

حتى برقق التنمية المحلية أهدافها المرجوة فلابد لها من دفعة قوية تستند على تجنيد كل العوامل المادية والبشرية حتى يمكن دفع عجلتها الى الأمام، كما يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الافراد في حياتهم مباشرة.

كما يمكن أيضا أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الافراد وجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان، وتأمين العلاج والتوسع في مشاريع الإسكان وغير ذلك من المشاريع التي تتعلق بالخدمات التنموية.

وفي حقيقة الامر فإن التنمية المحلية في حاجة ملحة لتضافر الجهود بين كل من السلطات الرسمية في البلاد والأفراد، بالإضافة الى الهيئات الرسمية عن قناعة وبإرادة ووعي غير زائف، حيث يشكل هذا كله دفعة قوية لعملية التنمية المحلية[1].

ثالثا: الاستراتيجيات الملائمة

حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها وبلوغها غاياتها لابد أن تتضمن تغييرا بنائيا شاملا كما تتضمن دفعة قوية بتضافر جهود كل من الدولة بكامل مؤسساتها الوطنية والمحلية من جهة والمشاركين في التنمية المحلية بمختلف شرائحهم من جهة أخرى، ولكن في حقيقة الأمر نجد أنفسنا في حاجة الماسة لعنصر ثالث الا وهو الاستراتيجيات الملائمة التي تراعي الخصوصيات التنموية ومن الواضح جليا لدى خبراء التنمية بصفة عامة، بأن المجتمعات المحلية تختلف عن بعضها البعض باختلاف المجتمعات، وكذا الإمكانيات المادية والمعنوية الممثلة في الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية، بالإضافة الى رؤوس الأموال، بالإضافة الى مستوى التحكم والسيطرة على المخططات التنموية وتجسيدها على ارض الواقع، ناهيك عن الخصوصيات التاريخية والثقافية، وبالتالي فإن نجاح أي تنمية يقف بالدرجة الأولى على استراتيجيات ملائمة مدروسة بدقة، وتستند الى جملة من الشروط، ومن بين الشروط هي كالتالي:

- الموازنة بين إمكانية المجتمعات الحقيقية وتطلعاته.
- الاخذ بنظام الأولويات في الجانب التنموي المحلي.

[1] أمال بودادة، المرجع السابق، ص 65.

- الموازنة بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.
- يجب أن تكون المشاريع والبرامج التنموية نابعة من واقع المجتمع المحلي نفسه وهذا في حد ذاته يتضمن الإشارة الى الابتعاد عن الاستراتيجيات الأجنبية الجاهزة التي تحمل في ظاهرها التقدم والتطور والرفاهية وفي باطنها تكريس الفقر والتبعية والتخلف.

خلاصة الفصل الأول:

إذن ما يمكن قوله من خلال هذا الفصل وفي خلاصته، هو أن الإدارة المحلية هي تنظيم إداري تنفيذي يخضع للنظام القانوني للدولة، ويبقى الهدف الأكثر إلحاحا لهاته الإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية، فظهور الادارة المحلية لم يكن بالصدفة وانما كان لتضافر العديد من الأسباب الإدارية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، مما جعلها تتميز وتتمتع بعدة خصائص منها وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية والشخصية المعنوية، الاستقلال الإداري، والرقابة من الحكومة المركزية، وكل هذا جعلها تقوم بالعديد من الوظائف تشمل مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

وبخصوص التنمية المحلية فقد عرفت اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمفكرين ما أدى إلى تعدد التعاريف، حيث عرفها كل باحث ومفكر من زاوية معينة كون التنمية المحلية متعددة المجالات والأبعاد ولكن تهدف الى هدف واحد وأساسي، وهو تنمية واشباع حاجات ورغبات الأفراد والمجتمعات وتوفير الرفاهية.

ومنه فالإدارة المحلية من خلال الوظائف المناطة إليها تسعى إلى تحقيق التنمية، ولكي يتحقق هذا يجب ان يكون هناك توفر الهياكل والأجهزة المعنية والمكلفة بعملية التنمية المحلية المعتمدة على مخططات تنموية مسطرة ومحددة.

الفصل الثاني: أشكال ومظاهر الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: أشكال ومظاهر الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد:

أصبحت التنمية المحلية موضوع اهتمام كبير في الجزائر، سواء على مستوى الدراسات والأبحاث العلمية أو الأكاديمية، أو على مستوى السياسات والبرامج الاقتصادية، وهذا من أجل إيجاد حل ذو بعد استراتيجي لمعالجة المشاكل التنموية والأسباب المعرقلة لمسار التنمية بمختلف أبعادها، وهو المشكل الذي تعاني منه العديد من البلدان في العالم، لاسيما في ظل التغيرات للأنظمة الاقتصادية من طرف هذه البلدان، واتجاهها نحو تغيير أنظمتها نحو النظام اللامركزي.

ان إدارة التنمية المحلية كواقع معاش كان لزوما أن يكون لها هياكل تقوم بتسييرها وادارتها بالإضافة إلى المخططات التي تعد الوسيلة والطريقة التي يمكن من خلالها متابعة برامج التنمية المحلية والسهر على نجاحها، وهذا ما يتجلى وما نلاحظه في البرامج التنموية التي تقوم بها الدولة الجزائرية، تحت ما يسمى بمخططات التنمية المحلية، التي وضعت تحت تصرف الجماعات المحلية.

تراهن الدولة الجزائرية على الجماعات المحلية وكذا مختلف المخططات التي وضعتها الدولة في يد هذه الأخيرة، حيث تسعى الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك بالدعم المقدم للجماعات المحلية، سواء كان الدعم المادي المالي أو الدعم المعنوي، من خلال وضع الكفاءات والاطارات تحت تصرف الجماعات المحلية والهيئات الوطنية، وفي هذا الفصل سنتطرق الى اشكال ومظاهر الدور التنموي للجماعات المحلية.

المبحث الأول: إدارة المخططات المحلية في التنمية

يعتبر التخطيط من أبرز الآليات التي تقوم بها الجماعات لبلوغ أهدافها التنموية، وقد سطرت الدولة الجزائرية مجموعة من البرامج التنموية والتي سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي، وهذه الأخيرة تهدف الى احداث التنمية المحلية على مستوى البلديات والولايات المحلية وبالتالي النهوض بقطاع التنمية المحلية في البلاد.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب فعال وجد مهم في عملية النهوض بالقطاع التنموي المحلي، كون الإدارة المحلية تعتبر كمزيج بين المواطنين والافراد، وكذا الهيئات الإدارية وبالتالي اشراك المواطن في الجانب المحلي وتحقيق مستوى تطلعاته، ومنه النهوض بالقطاع التنموي المحلي والاقتصادي، وتحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الأول: المخططات المحلية التنموية

يتعين على الجماعات المحلية الولاية والبلدية، باعتبارهما مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية أن تقوما بإعداد مخططات التنمية المحلية طبقا للصلاحيات المخولة لهما في قانوني الولاية والبلدية[1]، مع الجدير بالذكر بأن هناك مجموعة من الخطط والمشاريع التنموية.

الفرع الأول: تعريف المخططات المحلية للتنمية المحلية

هي مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية والولاية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي تسمح بتحديد أولويات التنمية المحلية بالولاية والبلدية، ووسائل إنجازها وذلك بعد دراسة مجموعة من النقاط التي تتمثل في التالي:

- ❖ حصر احتياجات ومطالب السكان في الإقليم أو البلدية المعينة وكذا الولاية.
- ❖ جرد واحصاء الإمكانيات الموجودة والمتوفرة المتمثلة في الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على المستوى المحلي.
- ❖ تصنيف المشاريع المراد إنجازها حسب كل قطاع.

[1] بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص128.

❖ وضع تقييم مفصل حول المشاريع واقتراح الوسائل المادية الكافية لتغطيتها.

إنّ للتخطيط أهمية بالغة وكبيرة تجسدها الأهداف التي يرمي إليها، والتي تتمثل في: تسهيل عملية التنفيذ من خلال تسطير كافة الافتراضات والتوقعات، وهذا للتغلب على مختلف التغيرات التي قد تطرأ خلال مرحلة الإنجاز، بالإضافة الى تسهيل عملية مراقبة المشروع، كما يسمح على تخفيف النفقات وعملية التخطيط هي أساسا تهدف الى: رسم الأهداف، وتديد الوقت اللازم لإنهاء وتنفيذ المشروع.

الفرع الثاني: التحضير والتنفيذ لمخططات وبرامج التنمية المحلية

ان عملية تنفيذ والتحضير للمخططات والبرامج التنموية المحلية والتي تتم من طرف الجماعات المحلية، تتم وفق خطوات وهي كالتالي:

أولا: دراسة ملائمة للنشاطات

وتعتبر دراسة النشاطات من اختصاص المجالس المحلية البلدية والولائية، حيث يقومان بدراسة ملائمة للنشاطات والبرامج الواجب القيام بها، وفق الاحتياجات الخاصة لسكان الإقليم، الولاية أو البلدية وكذا الوضعيات الاستعجالية، بالإضافة الى دراسة تكامل هذا البرنامج وتوافقه مع مشاريع الإقليم أو البلدية الأخرى، وظروف البلدية بشكل عام، وذلك في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية ومراعات خصوصيات إقليم البلدية.

ثانيا: التحضير واعداد وتسجيل المخططات المحلية

يتم تحضير واعداد برامج التنمية المحلية وفق جملة من الأعمال المسبقة، والتي تتمثل في معرفة ودراسة المحيط البشري والمادي للبلدية، من خلال بنك المعلومات الإحصائية الموجود على كل مستوى ولاية كما يجب دراسة الأراضي العقارية، التي ستقام عليها هذه المشروعات التنموية ومدى تأثيرها على النسيج العمراني للبلدية والاقليم، وتمر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية:

- ضبط قائمة مقترحات المشروعات.
- مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع عبر الإنجاز.
- ضمان وجود دراسة وتوفر القطع الأرضية.
- تحكيم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.

- تقديم البرنامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.
- اعداد البطاقات التقنية للمشاريع المقبولة، وتسجيل المشاريع من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتبليغها عن طريق الوالي للبلديات[1].

ثالثا: تنفيذ ومتابعة البرامج

تتم عملية تنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية عن طريق اختيار المتعاقد أو الشركة المكلفة بالإنجاز، ضمن الإطار القانوني المحدد في قانون الصفقات العمومية، ثم متابعة سير المشروع بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا، ثم القرار بإنجاز الاشغال بواسطة وضعيات شهرية، حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال اعتمادات الدفع السنوي، التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال ويتم توزيع اعتمادات الدفع حسب الفصول والبلديات، ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر مسير الحوالات المعادلة لوضعية الاشغال.

رابعا: استلام المشروع واقفاله

يتم استلام المشروع عند انجاز المشروع على أكمل وجه ثم رفع التحفظات، وتسليم شهادة المطابقة ويتم اقفال الانتهاء من المشروع المراد إنجازه، ويقفل على أساس بطاقة الاقفال[2].

المطلب الثاني: أشكال المخططات التنموية في المجالس المحلية

تتمثل المخططات التنموية للبلدية، أو المجالس المحلية البلدية في ثلاث مخططات الا وهي: المخطط البلدي للتنمية، المخطط القطاعي للتنمية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي.

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية (p.c.d)

ويعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط التسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، وهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في اطار التوجهات

[1] بن عثمان شويح، نفس المرجع، ص 135.

[2] خشمون محمد، مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 209.

الوطنية، دون الخروج عن المخطط الوطني للتنمية وقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية، ويخول تسيير برامج ومخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف، وذلك بعد موافقة الوالي.

وتعتبر المخططات البلدية للتنمية المحلية عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، ومن مهامها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية حيث تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث يتعين على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية التنموية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية الولائية[1].

الفرع الثاني: المخطط القطاعي للتنمية(p.s.d)

بالإضافة الى المخطط البلدي للتنمية، فهناك مخطط آخر يسمى بالمخطط القطاعي للتنمية المحلية أو البرنامج القطاعي للتنمية المحلية، وهو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، ويحضر المخطط القطاعي للتنمية، وتتم دراسة مختلف مشاريعه واقتراحات المشروع في المجلس الشعبي الولائي، والذي يصادق عليه بعد ذلك.

يعتبر المخطط القطاعي للتنمية أداة اللامركزية المنشأة للهياكل الحقيقية الحصيلة، بإعداد مشاريع تنموية متناسقة تماشيا مع الإمكانيات المحلية ويهدف الى تحقيق ترتيب وتنسيق كافة الاعمال المتعلقة بالإنجاز والإنتاج على مستوى تراب الولاية ككل، ويدعم هذه الأخيرة المخطط على:

- ✓ اشراك القطاع الخاص في المخططات المحلية.
- ✓ تنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة العمرانية.
- ✓ التنسيق والتنشيط في اعداد مخططات التنمية المحلية.

[1] سليمان شيبوطي، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والآفاق، يوم 28 أفريل 2010.

الفرع الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(p.d.a.u)

يعود الأصل القانوني لهذا المخطط الى القانون 90-29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، وهو يعرف بانه:" أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي".

ويتم إعداد مشروعه بمبادرة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط يغطي أكثر من بلدية، ويحتوي هذا المخطط تقريرا مفصلا حول الوضعية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية، والسكانية للمكان المعني، مع توضيح احتمالات التنمية الممكنة بالنظر إلى إمكانية الجماعات الإقليمية، وهو بذلك يتضمن مجموعة من المعطيات والمعلومات الإحصائية التي توضح ما يلي:

- نمط ونوع التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.
- جهة التخصص الغالبة للأراضي، ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.
- مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم الاقتراحات البديلة[1].
- وجود وثائق توضيحية واحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط، كتوضيح شبكات الطرق والمناطق المعمورة بالسكان، المناطق التي لها إمكانية التحول الى مجمع سكني مستقبلا، إضافة الى وثائق حول الأراضي ذات الإمكانيات المرتفعة والجيدة في مجال الزراعة.

الفرع الرابع: مخطط شغل الأراضي(p.o.s)

يعتبر مخطط تفصيلي، يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ملزم على البلدية القيام به، وذلك طبقا لأحكام القانون 90-29 والذي ينص عل ما يلي:" يجب أن تغطي كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته"، وقد جاء في المرسوم رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 ليوضح كيفية اعداد هذا المخطط والمصادقة عليه وإبراز محتواه.

[1] سليمان شيبوطي، نفس المرجع.

وهو أداة من أدوات التعمير، يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء من حيث الشكل الحضري للبنايات، الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر المربع، أو المتر المكعب من الأحجام المظهر الخارجي للبنايات، المساحات العمومية والخضراء، ارتفاعات الشوارع، النصب التذكارية، مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها، ...الخ، وكل ذلك في إطار القواعد العامة التي يتضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[1].

ويعتبر مخطط شغل الأراضي وثيقة أرضية قانونية وتقنية يستند عليها رئيس المجلس الشعبي البلدي لإصدار رخص البناء.

المطلب الثالث: آليات العمل التنموي المحلي

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح الإدارة المحلية في الجزائر ولاسيما البلدية، فالتمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي.

تحتاج المجالس الشعبية البلدية من أجل تنفيذ البرامج ومخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية وموارد مالية، حتى تتمكن من القيام بتنفيذ برامجها التنموية المحلية، حيث يعتبر التمويل العنصر الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتنموي المحلي للبلدية[2].

الفرع الأول: الوسائل المالية

يعتبر تحقيق التنمية المحلية مرهون بآليات العمل التنموي المحلي، والتي تتمثل في التمويل الأساسي والرئيسي ألا وهو الوسائل المالية، فهذه الأخيرة تعتبر المحفز الأساسي للقيام بعملية التنمية، كون الجانب المالي مهم لجميع النشاطات، كما وجب ان لا ننسى الجانب البشري الذي له دور كذلك في النهوض بقطاع التنمية المحلية.

[1] بن عثمان شويح، المرجع السابق، ص115.

[2] بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ص270.

أولا: الوسائل المالية المحلية

وتشمل الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك.

أ-الجباية المحلية: تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها تمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية ويمكن تقسيم الموارد الجبائية إلى قسمين:

- ✓ **ضرائب محصلة لفائدة الدولة:** وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ **ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية:** هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها[1].

ب-التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي على أنو تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لإنجاز خطط التنمية المحلية، وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة، فالتمويل الذاتي هو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلدية وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات[2].

ج-مداخيل الأملاك: هي تلك الاسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة وتشمل تأجير العمارات والبنايات ومختلف العقارات، وحقوق الطرق وكذا مداخيل الحضير العمومية.

ثانيا: الوسائل المالية الخارجية

وتشمل الوسائل المالية الخارجية مجموعة من الوسائل، التي تعتبر كآلية من آليات العمل التنموي المحلي وهي كالتالي:

[1] محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية قسم علم الاجتماع، 2004-2005، ص50.

[2] محمد بلخير، المرجع السابق، ص55.

أ-الصندوق المشترك للجماعات المحلية: مر هذا الصندوق بعدة مراحل منذ إنشائه، حيث عرف أول مرة بصندوق تضامن العمالات والبلديات الجزائرية الذي ألغي سنة 1964، ليعوضه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبعد صدور قانون البلدية سنة 1967 وقانون الولاية سنة 1969 أعيد تنظيم هياكل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ثم تحول هذا الصندوق في سنة 1973 الى هيئة تسمى مصالح الأموال المشتركة للجماعات المحلية تخضع لسلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفي سنة 1988 تحولت هذه الهيئة الى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى بالصندوق المشترك للجماعات المحلية[1].

ويعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويتولى هذا الصندوق بتسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات، ويتمثل دور صناديق الضمان والتضامن فيما يلي:

- **الصندوق البلدي للضمان:** يقوم هذا الصندوق بتغطية العجز الناجم عن نقص حصيلة الضرائب المتوقعة للبلدية، وتغطية كل ما يتعلق بقسم التسيير.
- **صندوق التضامن البلدي:** يتولى بتغطية قسم التجهيز والاستثمار ومنح الإعانات الاستثنائية وتخصيصات الخدمة العمومية الاجبارية.

وهذا كله لتدعيم برامج التنمية المحلية للبلديات[2]، نتيجة وضعها المالي الذي يعرف صعوبة جراء الكوارث الطبيعية، مما يجعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية له دور مركزي ومشروط من خلال الإجراءات المرتبطة بمنح هذه الإعانة، حيث تؤخذ العديد من الاعتبارات عند منح هذه الإعانة كمساحة البلدية ومعدل نموها ومدى تماشي مخططها التنموي مع أولويات المخطط الوطني وغيرها من الشروط وتتحدد هذه الإعانات وفق قواعد محددة من قبل السلطات المركزية دون اشراك البلديات، بالرغم من أن بعض موارد الصندوق هي من الموارد المحلية التابعة للبلديات، كما أن مقدار هذه الإعانات معرضة للتغيير

[1] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، التطور الذي يجب اضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق، الدورة 18، 2001، ص18.

[2] محمد بلخير، المرجع السابق، ص60.

من سنة إلى أخرى وذلك بسبب تغير عوامل كثيرة تستخدم في حساب تلك الإعانات، مثل مقدار الإعانات الخاصة بالبلديات وعدد السكان وتغيير قواعد قانون المالية السنوي، ...الخ.

ب–الصندوق الاجتماعي للتنمية: في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن من خلال تقديم المساعدات للفئات المحرومة والعاجزة، أنشأت الدولة في إطار هذا أنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي ويتمثل في البرنامج الخاص بمشاريع جماعية لفائدة البلديات، ويوجه هذا البرنامج إلى تشجيع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى للشباب وتوفير مناصب الشغل والشبكة الاجتماعية والقروض الصغرى لتمويل النشاطات الصغيرة، .... الخ.

ج–الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية: يهتم هذا الصندوق خاصة بدعم مختلف النشاطات وبرامج التنمية الفلاحية، خاصة في المناطق الريفية، التي تعاني عجز في مصادر التمويل المحلي[1].

د–صندوق الكوارث الطبيعية والاخطار الكبرى: لقد أنشأ هذا الصندوق بموجب مرسوم رقم 402/90 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1990، حيث يعتبر الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية هو الآمر الوحيد بالصرف.

ويهتم هذا الصندوق بتسيير الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى، التي تتعرض لها البلدية وذلك حرصا على الأمن المدني الذي له تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة، وذلك معاينة حالة الكارثة الطبيعية التي قد تصيب البلدية، ودراسة الجوانب التي تعرضت للمخاطر وهذا ما نصت عليه الأحكام والقوانين البلدية.

هـ–الصندوق الخاص بتنمية الجنوب: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 ويخضع للمرسوم رقم 2000/242، المؤرخ في 16 أوت 2000، وصندوق تنمية مناطق الجنوب هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها واحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، ويتكفل هذا الصندوق أيضا بشكل خاص بتدعيم مشاريع التنمية المحلية للبلديات التي تعاني من العزلة ونقص الموارد المحلية أو انعدامها أحيانا.

[1] خشمون محمد، مرجع سابق، ص212.

و–القروض: تستعمل القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية عل تغطية نفقاتها ولا يجوز للمجالس المحلية أن تأخذ قروض دون اذن الحكومة[1].

ي–الإعانات الحكومية: بما أن مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فإنه من الضروري اللجوء الى الموارد المالية الخارجية، والتي تتمثل أساسا في اعانات السلطة المركزية باعتبارها موردا هاما في دعم الولاية والبلدية، خصوصا في جانب التجهيز والاستثمار بحيث تؤدي هذه الإعانات الى اهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية.

فلقد نص قانون البلدية 2011 في الجزائر وفي مادته 172 على أنه تتلقى البلديات اعانات مالية نتيجة لعدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.

عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة خاصة الكوارث الطبيعية، نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار، وبالتالي فمن الضروري ن تساهم السلطة المركزية في ميزانية الهيئات المحلية إلا أنه يجب أن تكوف هذه المساهمة محدودة حتى لا يكون تدخل السلطة المركزية المباشرة في عمل الهيئات المحلية بما يؤثر على الاستقلال المالي[2].

ن–الهبات والوصايا: وتتكوف حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة الى المجالس المحلية أو بشكل مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع، وقد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة وتنقسم هذه التبرعات الى قسمين، تبرعات مفيدة بشرط عدم قبولها الا بموافقة السلطات المركزية وتبرعات اجنبية لا يمكن قبولها الا بعد موافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو أشخاص أجانب.

ر–الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع الولايات الأخرى لمحاربة الفوارق الجهوية[3].

---

[1] حياة بن إسماعيل، التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21 نوفمبر، 2006، جامعة بسكرة، ص06.

[2] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، الطبعة 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص272.

[3] موسى رحماني، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وافاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2010، ص200.

وبالتالي حتى تستطيع هذه الهيئات المحلية القيام بكل اختصاصاتها وإشباع رغبات الأفراد يستلزم أن تكون الموارد المالية متعددة ومتنوعة تبعا لطبيعة الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية لأنها تؤدي خدمات مختلفة منها ما يتعلق بالمحافظة على النظام العام، بالإضافة الى خدمات الأمن والصحة والسكينة العامة ومنها ما يتعلق بخدمات ضرورية لكل سكان المناطق المحلية بحيث لا يمكنهم الاستغناء عنها كخدمات الكهرباء والغاز وغيرها[1].

الفرع الثاني: الوسائل البشرية

يعتبر العنصر البشري ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية التي بدورها تعتبر عملية شاملة ومتكاملة تستهدف إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتهدف الى مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المجتمع.

كما يعد وسيلة ضرورية لإنجاح أي مشروع تنموي فكل الصلاحيات والاختصاصات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تبقى دون جدوى في غياب العنصر البشري، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية، وفي إطار تفسير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة، فإنه يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية ان تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة، ووفقا للأحكام القانونية الأساسية والتنظيمات المعمول بها، والغرض من التسيير المنصوص عليه هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية، لا سيما بما يتعلق بالتوظيف والترقية، التكوين وتحسين مستوى المعارف، الإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا المخطط الإدارة المعنية ومصالح السلطة المكلفة بالوظيف العمومي[2].

[1] جعفر أنس قاسم، المرجع السابق، ص26.

[2] محمد بلخير، المرجع السابق، ص66.

المبحث الثاني: البرامج المرافقة والداعمة لإنعاش التنمية المحلية

من خلال ما سبق وفي المبحث السابق تعرفنا على مجموعة من المخططات التي وضعت في يد الجماعات المحلية للنهوض بقطاع التنمية المحلية في الجزائر، على غرار المخطط البلدي للتنمية المحلية والمخطط القطاعي للتنمية المحلية، وفي هذا المبحث سنتطرق الى برامج أخرى إضافية اضافتها الدولة لدعم التنمية المحلية وتحقيق المستوى المعيشي الأفضل وتحقيق تطلعات المواطنين.

يتضح جليا ان الدولة الجزائرية تولي أهمية كبيرة في مجال التنمية المحلية، ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج الإضافية الداعمة للمشاريع التنموية وإنعاش التنمية المحلية، فبعد وضعها لمجموعة من المخططات التنموية في يد الجماعات المحلية واشراكها في البعد التنموي المحلي، وكذا اشراك المواطنين والافراد في مجال التنمية، بل وحتى قامت بإدراج برامج إضافية داعمة للتنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم ودور البرامج الداعمة لإنعاش التنمية المحلية

هي برامج تستجيب الى وضعيات معينة، فهي بذلك ترمي الى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها، لا سيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي والتي تتماشى حسب طبيعة البرنامج والجهة الموجهة اليها[1].

ويمكن أن نقول عنها بأنها برامج مكملة للمخططات التنموية المحلية، لإنعاش التنمية المحلية ودعم التنمية المحلية وتحقيق الرفاهية للأفراد والمواطنين، وهي برامج مكملة للمخططات الرئيسية موجودة بوجود الهدف، وتنقضي مهمتها بانقضاء الهدف.

الفرع الأول: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية

تدرك الدولة الجزائرية جيدا أنه وبدون تحضير المناخ الملائم وبدون تعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج وبدون تجنيد الادخار المحلي وخلق القدرة الشرائية المعتبرة للمواطنين والأفراد، فإن وضع استراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على برامج مرافقة وداعمة لإصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني، سوف يصعب تطبيق مخططات التنمية المحلية، ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية المحلية الاجتماعية، لابد وان تخصص الدولة الجزائرية مبادرات وحوافز من اجل بعث النمو في المجالس الشعبية

[1] بن عثمان شويح، المرجع السابق، ص 133.

البلدية، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية البلدية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق الفلاحي والصيد البحري وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان، وفي هذا السياق قررت الدولة الجزائرية تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المحلية، وتتمثل برامج الإنعاش الاقتصادي في استراتيجية النمو المحلية[1].

إن استراتيجية النمو المحلي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة الجزائرية لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، والتي تهدف أساسا الى تحقيق الرفاهية واشباع حاجات ورغبات المواطنين والافراد، وتحقيق التنمية المحلية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

لقد حاولت الجزائر جاهدة في النهوض بالقطاع التنموي المحلي في البلاد، ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج التي أطرتها وسعت الى تجسيدها، خصوصا في البرامج المساعدة للنهوض بالقطاع الاقتصادي والتنموي، ويظهر ذلك من خلال البرامج التالية:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001 يهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة، وهذا البرنامج بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، يمتد على أربع سنوات (2001-2004)، يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، الا انه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن اعتمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة، وانما توضع على مستوى حساب الخزينة للولاية[2].

يتمحور البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدى المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خُصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الرّي، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتنمية الموارد البشرية وذلك لأجل تحقيق التنمية المحلية، وتطبيقا لبرنامج الحكومة فانه يدعم

[1] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص 200.

[2] بن عثمان شويح، المرجع السابق، ص134.

الأنشطة الاقتصادية للبلديات الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل في مختلف هيئات البلديات، ومنه فالبرنامج يندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الهادفة إلى تحقيق التوازن بين البلديات، ويعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الانفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو والتنمية المحلية في الجزائر.

سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي أهداف تنموية وهي كالتالي:

- ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.
- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية.
- تحيين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.
- مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل.
- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني[1].

نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من خلال الأربع السنوات التي شملها برنامج الإنعاش الاقتصادي، شهد هذا البرنامج نتائج جد مرضية خلال هاته الأربع سنوات، وتمثلت نتائج البرنامج الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ تسجيل تراجع ملحوظ وجلي في نسبة البطالة.
- ✓ توفير مناصب الشغل.
- ✓ ارتفاع واضح في معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المساكن والشقق الجاهزة.
- ✓ نمو الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الأنظمة الخاصة بالتضامن وانشاط الاجتماعي

أنشأت الدولة الجزائرية هذا النظام الخاص للبلديات، والتي تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي والممولة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وتأتي مشاريعها في سياسة مكافحة

[1] كريم زرمان، المرجع السابق، ص210.

الفقر وتنمية الأحياء والقرى النائية والمعزولة، ويراعي رئيس البلدية ان لا يتكرر المشروع مرتين في قائمة المشاريع الجماعية، وفي مشاريع نمية البلدية.

ثالثا: مشروع الجزائر البيضاء

حفاظا على نظافة المدن والقرى، وتفاديا لمشكلة الأوساخ التي عمت كافة الشوارع والأحياء بادرت وزارة التضامن بهذا البرنامج بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن بمبادرة مشروع إنشاء مؤسسات مغرة للتضامن من أل الحفاظ على النظافة والمحافظة على المساحات الخضراء[1].

تستفيد البلديات من هذا المشروع، ويمول من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، ويعتبر الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تطهير البلديات والاحياء السكنية من مختلف الاوساخ والقاذورات وكل مخلفات الافراد والمواطنين، حيث يهدف هذا المشروع للحفاظ على صحة الافراد وتطهير البيئة المحيطة بهم، وبالتالي تحقيق هدف التنمية الاجتماعية.

رابعا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

وهو برنامج مكمل لبرنامج دعم إنعاش الاقتصاد الوطني، وامتد هذا البرنامج من سنة 2005 الى سنة 2009، حيث يخص هذا البرنامج النفقات المتعلقة بتنفيذ برامج التجهيز العمومي، ولذلك ركزت الدولة الجزائرية على مواصلة الجهود لإنعاش الاقتصاد الوطني على مواصلة مجهود إنعاش النمو الاقتصادي وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، بهدف تحقيق التنمية المحلية، فلقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2001 الى 2004.

خامسا: برنامج التنمية الخماسي

يعد برنامج التنمية الخماسي برنامج هام في برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر بعد الاستقلال، ويمتد لخمسة سنوات من سنة 2010 الى سنة 2014، ويندرج برنامج التنمية الخماسي ضمن دينامية الإعمار الوطني التي انطلقت منذ 10 سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، حيث استفادت منه قطاعات التنمية البشرية، الاشغال العمومية والهياكل القاعدية، بالإضافة الى قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل.

[1] بن عشمان شويح، المرجع السابق، ص 134.

ولقد تضمن البرنامج عدة نتائج منها: تحسين التنمية البشرية، والنهوض بقطاع برامج الاستثمارات العمومية، وتوفير مناصب الشغل، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى تطوير اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: عوائق وعوامل نجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية

ان المخططات التنموية وكذا البرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية وبإشراك المجالس المحلية لتحقيق التنمية المحلية والنهوض بالقطاع التنموي في البلاد، الا أن للجماعات المحلية عوامل نجاح، وعوائق تحول بينها وبين تحقيق التنمية المحلية والنهوض بقطاع التنمية في البلاد.

الفرع الأول: عوائق نجاح الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية

هناك مجموعة من العوائق التي تقف في وجه الجماعات المحلية، والتي تحول بينها وبين تحقيق التنمية المحلية على أكمل وجه، ومن بين هذه العوائق نذكر منها:

أولا: العوائق التشريعية

من بين العوائق والمشاكل التي تحول بين المجالس المحلية والنهوض بقطاع التنمية المحلية في مجال التشريع، نذكر منها ما يلي:

- ✓ تكليف الجماعات المحلية بصلاحيات متعددة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية، وما يترتب عن ذلك صعوبات في ممارسة مهام الجماعات المحلية فيما يخص قطاع التنمية المحلية، وحتى أداء المهام الأخرى العادية والاستعجالية[1].
- ✓ تعدد اللوائح والتعليمات والقواعد المنظمة لشؤون الإدارة المحلية وتواليها مع المناسبات المختلفة وتطور الاحداث سواء في المجال الاجتماعي أو العمراني أو اعداد مخططات وبرامج التنمية المحلية والموازنات وكيفية ابرام الصفقات، ويحدث هذا الامر مع كل مناسبة انتخابات أو حدوث كوارث طبيعية أو احتياجات اجتماعية على عمل معين، وهو ما يدل على قصور القوانين المنظمة لعمل الجماعات المحلية.

[1] شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009-2010، ص201.

- ✓ عدم اشتراط أي مستوى تعليمي للمترشحين للمجالس المحلية، مما يغلب الجانب الديمقراطي على الجانب الفني والكفاءة الإدارية، مما أدى هذا الى انعكاسات سلبية على أداء الجماعات المحلية في كل المجالات التي تتطلب عناصر قيادية متمكنة من العمليات الإدارية بصورها المختلفة.
- ✓ عدم الزامية المواد المتعلقة بمشاركة المواطنين وحضور دورات المجلس وشفافية القرارات ونشر المداولات التي تتم في اغلب البلديات في جلسات مغلقة، بل أحيانا في غياب الأعضاء.
- ✓ تكريس قانون الرقابة الشديدة والمتعددة الصور والمستويات الواسعة النطاق على المجالس المحلية[1].

ثانيا: العوائق الإدارية والفنية

من بين العوائق التي تعيق عمل الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية في مجال الإدارة، نذكر منها:

- ✓ ضعف عمليات التخطيط على مستوى المجالس المحلية المنتخبة خاصة البلديات، بسبب عدم توفر الكفاءات والاطارات والخبرات البشرية ذات التكوين العالي المتخصصة، الامر الذي ينعكس سلبا على أداء الوظائف الإدارية الأخرى.
- ✓ غياب مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة لدى أعضاء المجالس المحلية.
- ✓ انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية لدى الموظفين وعدم القدرة على تأطير المشاريع والحكم في التكاليف والآجال ونوعية المنشآت بسبب عدم تلاءم الوسائل البشرية مع الأهداف المسطرة نتيجة شكلية المسابقات والاختبارات لانتقاء الموظفين والاطارات بسبب المحسوبية.
- ✓ انخفاض المستوى التعليمي وغياب التدريب والتكوين المستمر بصورة جدية ومنه ضعف الموارد البشرية.
- ✓ غياب التجسيد الفعلي للامركزية في اتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية.
- ✓ مشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة، من خلال البطء في اصدار الأوامر والقرارات بالإضافة الى العجز في الكفاءة الإدارية.

[1] شريفي أحمد، نفس المرجع، ص202.

- ✓ التموين الغير منتظم للسوق بالمواد الضرورية مثل: الانقطاعات المتكررة لمواد البناء، ومختلف المواد التي تتطلبها القطاعات مما يشكل عائقا حقيقيا للكثير من المشاريع وتأخير إنجازها.

ثالثا: العوائق الاجتماعية والثقافية

من بين العوائق التي تعيق عمل الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي والثقافي، نذكر ما يلي:

- ✓ غياب الثقة وضعف التواصل بين الفئات الاجتماعية والسلطات المحلية.
- ✓ مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- ✓ وجود قناعة كبيرة لدى الافراد والمواطنين بعدم أهمية وعدالة المجالس المحلية ويعكس ذلك الفجوة الكبيرة بين افراد المجتمع والمجالس.
- ✓ التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي وتضارب مصالح الفئات الاجتماعية بسبب العوامل الحزبية والروابط العائلية، وتوظيفها في الحملات والدعايات.
- ✓ الانفجار الديموغرافي وتزايد نسبة السكان في المدن، نتيجة هجرة السكان من الأرياف والقرى الى المدن، مما يؤدي الى الانعكاسات السلبية والتأثير على خدمات المرافق العامة[1].
- ✓ ضعف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وغياب العمل التطوعي والخدمة الاجتماعية بسبب شكلية المجتمع المدني وضعفه وقلة هياكله ومؤسساته.
- ✓ ضعف وعي المواطنين بأهمية المجالس المحلية ودورها في التنمية المحلية.
- ✓ انعدام الرقابة الشعبية وعدم فعاليتها وضعف الاهتمام بالعمل الديمقراطي المحلي الذي ينوب ويعوض الرقابة الإدارية للوصاية بنوع من الرقابة السياسية والمدنية.
- ✓ تأثير العادات والتقاليد حيث تظهر تأثيراتها في المجتمعات الريفية، بالتمسك بالعادات والتقاليد القديمة السلبية التي تعيق انتشار وسير المشاريع التنموية[2].

[1] شريفي أحمد، نفس المرجع، ص115.

[2] بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص264.

رابعا: العائق المالي

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من مشكلة كبيرة، الا وهي مشكلة الموارد المالية فبالرغم من الدعم المالي الذي تتلقاه الجماعات المحلية الا أنها تبقى تعاني من هذا المشكل، ومن بين العوائق ما يلي:

- ✓ محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي.
- ✓ التهرب الضريبي وكثرة النفقات المحلية.
- ✓ عدم توفر الآليات لتنفيذ بعض المشاريع رغم توفر الاعتمادات المالية والاعتماد بشكل كلي على الإدارة بالعقود واللجوء الى شركات المقاولة لإنشاء المشاريع التنموية الحيوية.
- ✓ المبالغة في تقدير تكاليف المشاريع التنموية والتحايل، ومنح صفقات المشاريع بطرق غير قانونية.
- ✓ ضعف ومحدودية المساعدات المقدمة من طرف الدولة لهذه الهيئات.

الفرع الثاني: عوامل نجاح الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية

ان للجماعات المحلية عوامل أخرى عكسية، عكس العوائق التي تحول بينها وبين تحقيق التنمية المحلية، وهي عوامل نجاحه في تحقيق التنمية، فالعوامل التي سنذكرها الآن هي عوامل تساعد وبشكل كبير الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بدرجة كبيرة وكبيرة جدا، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي[1]:

أولا: الإرادة والاستقرار السياسي

ان العوامل السياسية لها دورا بارزا في تشكيل النظام السياسي والإداري، ونظام الإدارة المحلية يقرر بمقتضى أداة قانونية دستوراً كان أو قانونا أو مرسوما يصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة.

لا يمكن تصور قيام سلطة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي، كما ان الاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء الإدارة المحلية ودعمها لتحقيق أهدافها.

ان البيئة السياسية لها تأثير عميق ومباشر على الإدارة المحلية والأطراف الفاعلة في مجالات التنمية المحلية، والتنمية إرادة سياسية بالدرجة الأولى، فتوفر الإرادة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية

[1] شريفي أحمد، المرجع السابق، ص203.

لنجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وهذه الإرادة يجب أن تكون مدعومة بوضع سياسي مستقر تختفي فيه عوامل الصراع والنزاع والتوتر.

ثانيا: النمو الاقتصادي المستديم

ان النمو الاقتصادي هو المناخ العام الذي تتطور وتنطلق وتزدهر تحت ظله مختلف المبادرات والنشاطات الإنتاجية المحلية والوطنية العامة والخاصة، اذن فهو عنصر فعال للجماعات المحلية وقطعة جوهرية بيدها للنهوض بقطاع التنمية المحلية، فالتطور الاقتصادي له اهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ يعتبر أهم وأبرز هدف من اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ عامل أساسي للتقدم بشكل دائم ومستمر وهو ركيزة من ركائز قوة المجتمع.
- ✓ الزيادة في النمو يقابله الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والعكس صحيح.
- ✓ يتطلب النمو الاقتصادي ما عرف في الفكر الاقتصادي بالدفعة القوية كأساس لانطلاق برامج تنموية فعالة وشاملة وطنيا[1].
- ✓ الارتفاع النسبي في الإنتاجية وتنوع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية المركزية والمحلية.

لقد أخذت الجزائر بمقتضى الدفعة القوية للتنمية منذ بداية التنمية المخططة، ولم تتوقف في ظل التوجه الجديد لاقتصاد السوق، بل أكدت جميع برامج الحكومات المتعاقبة على أهمية الاستثمار العمومي لاستمرار مسيرة التنمية وخلق شروط انطلاقها وفق قواعد السوق من حيث التشريعات واستحداث المؤسسات، بالإضافة الى الدعم اللازم لظهور قطاع خاص وطني وأجنبي قادر على قيادة قاطرة التنمية كما يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عودة قوية للاستثمار والانفاق العمومي والمدعم بالبرنامج الخماسي، الآمر بتنفيذ الجماعات المحلية في شكل برامج قطاعية وبرامج بلدية تنموية، حيث ترتب عن هذه الدفعة القوية نموا مرتفعا، وبالتالي التنمية المحلية المزدهرة.

[1] شريفي أحمد، نفس المرجع، ص210.

ثالثا: الإدارة ذات الكفاءة العالية والفعالة

تعتبر الإدارة في الدولة والمجتمع والمؤسسة بمثابة الجهاز الأساسي الذي يتحكم ويدير وينظم وينسق جميع النشاطات، كما يشكل مركز يستقبل المعلومات ويصدر القرارات المناسبة لها، ويحكم ويقيم ذلك كله كما تعتبر الإدارة أداة أساسية وضرورية في أي مؤسسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.

ولقد قامت الجزائر بإعادة هيكلتها لمؤسساتها العمومية عضويا وماليا وإعادة النظر في التقسيم الإداري للتراب الوطني، وكذا إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية، كون أن الادارتان تلعبان دورا هاما وحاسما في تحقيق التنمية المحلية.

رابعا: التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها

لقد لعبت التطورات التكنولوجية دوراً كبيرا في بلورة وزيادة الإسهامات العلمية، حيث أدت الى ظهور الى العديد من المفاهيم الحديثة استجابة لتلك التطورات وانصب الاهتمام على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات، كالتجارة الالكترونية والإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

تساهم التكنولوجيا في إيجاد وتحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية وبيئتها الخارجية الوطنية والدولية بأقصى كفاءة وفعالية[1].

تساهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وتقليص الوقت، في ظل تعميم استعمالات الحواسيب الالكترونية والتكنولوجية الرقمية في ميادين الاتصال.

تسهل عملية التواصل والعمل الجواري بين المنظمة والمواطن من خلال استعمال وسائل الاشهار الحديثة والاعلام واطلاع الجمهور على نشاطات الجماعات المحلية.

خامسا: التخطيط الإقليمي

يهدف التخطيط الإقليمي الى برقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن ومتكامل ومن يراعي خصوصيات هذه الأقاليم بحيث يحقق أعلى معدل للتنمية وتبرز أهمية التخطيط فيما يلي:

[1] شريفي أحمد، نفس المرجع، ص 219.

- ✓ دفع عملية التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات وتوجيهها الى المجالات الأكثر طلب في القطاعات المختلفة والأكثر نفعا وتجاوبا مع تطلعات السكان.
- ✓ الحد من التباين التنموي بين الأقاليم الذي يتحقق معه توزيع جغرافي أكثر توازنا للسكان وضمانه لنمو متوازن لجميع الأقاليم ومستوى متقارب من الرفاهية الاقتصادية لجميع السكان.
- ✓ علاج مشكلة التصنيع وحركة العمران بحيث لا يكون هناك تركز الصناعات في مناطق محددة ولا يكون هناك مشاكل للسكان[1].

سادسا: تكريس الثقافة ومحاربة الفساد الإداري

لقد أصبحت الثقافة عنصراً رئيسياً ومميزا للأنظمة الديمقراطية ومعياراً للحكم الراشد وكفاءة العمل الإداري وفعاليته، والشفافية تقتضي العمل والتطوير بطريقة مكشوفة وعلنية مادامت القرارات المتخذة بشأنها تهدف الى خدمة المصلحة العامة المشروعة وتتجلى اهمية الشفافية في كونها عامل أساسي لتقوية الثقة والتلاحم بين الإدارة والمواطن، وبالتالي محاربة الفساد بكل انواعه وأنه عامل للاستقرار السياسي والإداري، من خلال فتح المجال للاطلاع على سير شؤون الإدارة، ووضوح سياسات الدولة في جميع أجهزتها وسلطاتها والشفافية في المجالس المحلية.

وحتى تتمكن الإدارة المحلية من النجاح في برقيق التنمية المحلية، وجب مكافحة الفساد الإداري لأنه يترتب عليه آثار سلبية على المجتمع والدولة معا، ومن بين هذه السلبيات ايجاد فواصل بين المواطن والدولة يكون من نتائجها معارضة القرارات التي تتخذها الأجهزة الإدارية وعدم الاستجابة لها، كما أنه يضعف هيبة الدولة وكذلك ينجر عن الفساد الاستخدام غير الكفء والأمثل للموارد والضياع للأموال العامة عن طريق الاستغلال والسيطرة على المال العام وانتشار السرقة والرشوة.

سابعا: المشاركة الشعبية

تكمن أهمية المشاركة الشعبية في المجالس المحلية، وفي إطار التنمية المحلية في كون ان المواطنين المحليين هم أكثر الناس معرفة لحاجات المجتمع واولوياته، وبالتالي مشاركتهم ورضاهم عن البرامج والمشاريع المنفذة

[1] شريفي أحمد، المرجع نفسه، ص220.

من طرف السلطات الوطنية والمحلية، كما وجدت الإدارة المحلية أن هناك ضرورة للأخذ بمبدأ المشاركة في صنع القرار مع توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن وعدم تركيز القرارات في يد الفرد الواحد.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي خلاصة هذا الفصل يمكننا أن نقول بأن للجماعات المحلية في الجزائر مجموعة من المظاهر والأشكال، التي تظهرها في المجال التنموي المحلي، وأن لها دور كبير في النهوض بقطاع التنمية المحلية من خلال الامتيازات والمنح التي تمنحها الجزائر الى هذه الهيئات مقابل النهوض بقطاع التنمية في الجزائر، وهو ما يعكس رغبة الدولة الجزائرية في النهوض بقطاع التنمية المحلية في الجزائر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

تعهد مسؤولية التنمية المحلية في الجزائر الى الجماعات المحلية لأنها تعد بمثابة منبر للمواطنين المحليين من أجل المشاركة والمساهمة في تسيير شؤونهم والدفاع عن حقوقهم من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية، بالنظر الى أهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية في الجزائر، ولقد اعتبر الدستور الجزائري الولاية والبلدية قاعدة اللامركزية في البلاد، التي تهدف الى تقريب الجماعات المحلية من المواطن وتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة والنهوض بمتطلبات المواطنين والافراد.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر التخطيط التنموي وهو شكل من أشكال المظاهر التنموية في يد المجالس المحلية، وسيلة مهمة لتحقيق التنمية والتنبؤ بالمشاكل للاستعداد لمواجهتها، حيث ركزت الدولة الجزائرية على هذه الخطوة فمر التخطيط التنموي في بلادنا بعدّة مراحل، إلى غاية وضع أداة هامة للتنفيذ اللامركزي وهي المخططات البلدية للتنمية لضمان السير الحسن له ومتابعته تطور مختلف المشاريع التنموية المحلية.

وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها الإدارة المحلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلاّ أنّ المساهمة تبقى نسبية وضئيلة، ويجب على الإدارة المحلية التدخل في المعركة الاقتصادية إضافة إلى مهمتها الإدارية في تسيير الشؤون المحلية، كذلك ضرورة التزود بالوسائل اللازمة حتّى تتمكن من أداء دورها كعامل اقتصادي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ التنمية المحلية هي رفع للمستوى المعيشي للمواطن في مختلف الميادين تقوم بها الجماعات المحلية بمساعدة من الدولة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار التنمية المحلية استثمارا اقتصاديا هدفه الربح، بل هي تهدف إلى تسهيل الحياة اليومية للمواطن وتوفير حاجاته الضرورية المختلفة والتي تساهم في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي وهذا عن طريق المخططات البلدية للتنمية، والمخططات القطاعية للتنمية، فالتنمية هي نتيجة لتخطيط مسبق، تقوم به مختلف مصالح الدولة وفقا لمعايير معينة، لغرض بلوغ أهداف منشودة في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، بالإضافة إلى مصادر التمويل المختلفة، بينما الاستثمار فغرضه تحقيق الأهداف الربحية.

نتائج واقتراحات:

- بما أنّ البلدية هي القاعدة الأساسية للدولة، والتي من خلالها يمكن تنفيذ المخططات التنمية المحلية وحتّى الوطنية، وعليه يجب العمل بكلّ جدية لتخطي العقبات والحواجز للتغلب على العجز الذي تعاني منه العديد من بلديات الوطن وهذا عن طريق إتباع طرق تدفع للتقدم.
- للنهوض بقطاع التنمية المحلية في الجزائر وجب توفر بالدرجة الأولى نظام سياسي مستقر كون له تأثير عميق ومباشر على الجماعات المحلية بالإضافة الى عوامل أخرى كالنمو الاقتصادي.
- وجود إدارة فعالة في المجتمع هي أكثر من ضرورية في أي دولة كانت، وهي أساس العمل التنموي المحلي، وتحقيق تطلعات الافراد والمواطنين.

- تحتاج الجماعات المحلية في الجزائر الى استقلالية أكبر في تسيير شؤونها المحلية، كما يجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية.
- تنويع الموارد المالية وزيادتها وتنميتها بشكل كافي حتى تقوم بمهامها ومواجهة المخاطر والتحديات وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.
- تحتاج الجماعات المحلية الى إطارات وكفاءات متخصصة في مجال التنمية المحلية تقوده نحو تحقيق هذا الهدف الرئيسي والأساسي.
- النهوض بقطاع التنمية المحلية هو جهد لا يقتصر فقط على الجماعات المحلية، بل لابد من تظافر جهود كل الأطراف الفاعلة في هذا الشأن بما في ذلك الافراد والسلطات العليا في البلاد.
- وجوب تعديل قانون البلدية والولاية وإعطاء صلاحيات أكبر لرؤساء المجالس المحلية فيما يخص تسيير القطاعات التي تهدف الى النهوض بالجانب التنموي وقطاع التنمية المحلية في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

01–بوضياف عمار، التنظيم الإداري في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

02–بعلي محمد الصغير، الإدارة المحلية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

03–جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري في الإدارة المحلية في الجزائر، الطبعة 02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

04–حسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسة الإدارية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

05–مصطفى يوسف كافي، مدخل الى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2017.

06–محمد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

07–سعيد بوعلي، عمارة مريم، القانون الإداري، الطبعة 02، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر 2016.

08–عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

09–عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03، قالمة، الجزائر 1990.

10–عثمان حمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، الطبعة 01، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009.

11–عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، مصر، دار الفكر العربي، 1986.

12–غشي علاء الدين، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.

ثانيا: الدوريات

01–المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، التطور الذي يجب اضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق، الدور 18، 2001.

ثالثا: الرسائل الجامعية

01–أمال بودادة، ميزانية البلديات والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011.

02–أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

03–بلعباس بلعباس، دور وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر، مذكرة لنيل هادة الماجيستر فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2003.

04–بن ورزق هشام، الرقابة الوصائية على البلدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق جامعة سطيف، 2005.

05–بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل الماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

06–محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع 2004-2005.

07–سعيدي شيخن أطروحة دكتوراه، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، جامعة جيلالي، سيدي بعباس، 2006-2007.

08–عمور ليلى، نظام المجلس الشعبي الولائي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014.

09–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المهني في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة لولايتي برج بوعريريج والمسيلة، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

10–شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010.

11–خشمون محمد، مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة 2010.

رابعا: المطبوعات

01–محديد حميد، محاضرات في الإدارة المحلية ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دفعة 2021.

خامسا: أعمال المؤتمرات والملتقيات

01–حياة بن إسماعيل، التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة.

02–موسى رحماني، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

03–نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008.

04–سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة 2008.

05–سليمان شيبوطي، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والآفاق، يوم 28 أفريل 2010.

سادسا: الوثائق الرسمية

01–المواد 17، 18، 19، 92، من دستور الجزائر لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82، سنة 2020.

02–المواد 01، 15، 45، 46، من قانون البلدية الجزائري، لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، سنة 2011.

03–المواد 01، 02، 14، 48، 59، من قانون الولاية الجزائري، لسنة 2012.

سابعا: التقارير

01-تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، 1978.

ثامنا: الصحف والمجلات

01–بن شعيب نصر الدين، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

02–بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر.

03–كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010.

04–نويوة هدى، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2006.

05–حسن بشير محمد نور، التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات، مجلة الوسط الاقتصادي، الخرطوم السودان، 2010.

06–شيتور جلول، المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03 2002.

الفهرس

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
اهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية	**10**
المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية	**11**
المطلب الأول: ماهية البلدية	**11**
الفرع الأول: تعريف البلدية وخصائصها	**11**
الفرع الثاني: هيئات البلدية	**13**
المطلب الثاني: ماهية الولاية	**17**
الفرع الأول: تعريف الولاية	**17**
الفرع الثاني: خصائص الولاية	**17**
الفرع الثالث: هيئات الولاية	**18**
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية	**23**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	**23**
الفرع الأول: مفهوم التنمية	**23**
الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية	**25**
المطلب الثاني: أهداف وابعاد وركائز التنمية المحلية	**27**
الفرع الأول: اهداف التنمية المحلية	**27**
الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية	**31**

المطلب الثالث: خصائص وعناصر التنمية المحلية	**33**
الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية	**33**
الفرع الثاني: عناصر التنمية المحلية	**34**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني: أشكال ومظاهر الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر	**39**
المبحث الأول: إدارة المخططات المحلية في التنمية	**40**
المطلب الأول: المخططات المحلية التنموية	**40**
الفرع الأول: تعريف المخططات المحلية التنموية	**40**
الفرع الثاني: التحضير والتنفيذ لمخططات وبرامج التنمية المحلية	**41**
المطلب الثاني: أشكال المخططات التنموية في المجالس المحلية	**42**
الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية p.c.d	**42**
الفرع الثاني: المخطط القطاعي للتنمية p.s.d	**43**
الفرع الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير p.d.a.u	**44**
الفرع الرابع: مخطط شغل الأراضي p.o.s	**44**
المطلب الثالث: آليات العمل التنموي المحلي	**45**
الفرع الأول: الوسائل المالية	**45**
الفرع الثاني: الوسائل البشرية	**50**
المبحث الثاني: البرامج المرافقة والداعة لإنعاش التنمية المحلية	**51**
المطلب الأول: مفهوم ودور البرامج الداعمة لإنعاش التنمية المحلية	**51**
الفرع الأول: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية	**51**
الفرع الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	**52**

المطلب الثاني: عوائق وعوامل نجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية	**55**
الفرع الأول: عوائق نجاح الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية	**55**
الفرع الثاني: عوامل نجاح الجماعات المحلية في النهوض بقطاع التنمية المحلية	**58**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
الخاتمة	**65**
قائمة المصادر والمراجع	**68**
فهرس المحتويات	**73**

ملخص المذكرة:

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الأولويات التي تسعى مختلف الدول لتطبيقها وتحقيقها، لكونها أهم الأدوات التي تحقق الاستقرار والأمن، وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية، حيث تهدف التنمية المحلية الى اشباع الحاجات الأساسية للأفراد.

أولت الجزائر نظام الجماعات الإقليمية أهمية كبرى، بالاعتراف الدستوري لها، وترجمت ذلك في منظومتها القانونية المتعاقبة في ثلاث محطات، تتلاءم ومميزات المراحل التي عاشتها البلاد، وقد اعتبرت خلالها من القضايا الأساسية لها، ومُنحت صلاحيّات متعدّدة ومتنوّعة أملا في تحقيق أهدافها.

Résumer:

L'étude visait à identifier le rôle joué par les communautés locales dans la réalisation du développement local, car ce dernier est et à réaliser, car ce sont les outils les plus importants pour parvenir à la stabilité et à la sécurité, grâce aux efforts déployés par les collectivités locales où le développement vise à la satisfaction des besoins fondamentaux des individus par les collectivités locales.

A donné Algérie collectivités locales système d'une grande importance, la reconnaissance constitutionnelle de son, et traduit dans le droit de son système trois stations successives, adaptés aux caractéristiques des étapes que le pays a connu, il a été considéré parmi les base ses questions, et a accordé de nombreuses et variées des pouvoirs dans l'espoir d'atteindre leurs objectifs.